

Distr.
GENERAL

A/53/373
11 September 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والخمسون
البند ٩٤ (د) من جدول الأعمال المؤقت*
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:
أزمة الديون الخارجية

حالة ديون البلدان النامية في منتصف عام ١٩٩٨

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٢- ١	أولا - مقدمة
٣	٣-١٣	ثانيا - الاتجاهات الحديثة في الديون الخارجية
٣	٥- ٣	ألف - جميع البلدان النامية
٤	٩- ٦	باء - آسيا
٥	١٠-١١	جيم - أمريكا اللاتينية
٦	١٢	دال - أفريقيا
٦	١٣	هاء - البلدان الفقيرة الشديدة المديونية
٧	١٤-٦٢	ثالثا - الاستراتيجية الدولية للديون
٧	١٤-٢١	ألف - أطر التعامل مع مشكلة الديون
٩	٢٢-٦٢	باء - التطورات الأخيرة فيما يتعلق بإعادة التفاوض على الديون
٢١	٦٣-٧٩	رابعا - الاستنتاجات في مجال السياسات الدولية
٢٢	٦٦-٦٧	ألف - مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية
٢٣	٦٨-٨٠	باء - محاولات معالجة الدين للبلدان المتوسطة الدخل

المحتويات (تابع)

الصفحةالجداول

٢٩	١ - الدين الخارجي للبلدان النامية ١٩٩٧-١٩٩٦
٣٠	٢ - الديون الخارجية لخمسة بلدان آسيوية وخمسة بلدان من أمريكا اللاتينية متوسطة الدخل
٣١	٣ - الديون الخارجية للبلدان الفقيرة الشديدة المديونية ١٩٩٦-١٩٩٢
٣٢	٤ - مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية: مركز الحالات المبكرة
٣٣	٥ - توزيع القروض من المصارف التابعة لمصرف التسويات الدولية، والتي قدمت تقارير، في بلدان منتقاة من آسيا
٣٤	٦ - توزيع القروض من المصارف التابعة لمصرف التسويات الدولي، والتي قدمت تقارير، في بلدان منتقاة من أمريكا اللاتينية

أولا - مقدمة

١ - أعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٨٥/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريراً عن تنفيذ المبادرات الحالية المتعلقة بمسألة الديون الخارجية للبلدان النامية.

٢ - ويحلل التقرير الاتجاهات الحديثة في الديون الخارجية للبلدان النامية، فضلاً عن النهج الحالية لمعالجة مشاكل ديون البلدان النامية، ويخلص إلى بعض الاستنتاجات في مجال السياسة الدولية بغية تقديم مقترحات بنّاءة لتحسين استراتيجيات الحلول المتعلقة بالديون الحالية. وينصب التركيز على مشاكل الديون لفئتين من البلدان على وجه الخصوص وهما: البلدان النامية الشديدة المديونية، والبلدان المتوسطة الدخل في أمريكا اللاتينية وآسيا التي تأثرت بالآزمات المالية الأخيرة. ويستند هذا التقرير إلى التقرير السابق للأمين العام (A/52/290)، ويحلل حالة ديون البلدان النامية من منتصف عام ١٩٩٧ إلى منتصف عام ١٩٩٨ في ضوء المعلومات الأساسية لاستراتيجيات الديون الحالية.

ثانياً - الاتجاهات الحديثة في الديون الخارجية

ألف - جميع البلدان النامية

٣ - يقدر مجموع الديون الخارجية لجميع البلدان النامية التي تمر بمرحلة انتقال في منتصف عام ١٩٩٧ بمبلغ ٢,٢ تريليون دولار، بزيادة تبلغ ٤ في المائة أو ما يساوي ٧٦ بليون دولار عن عام ١٩٩٦ (انظر الجدول ١). ويتألف معظم هذا المبلغ من ديون طويلة الأجل (٨ في المائة)، بينما تبلغ نسبة الديون القصيرة الأجل ١٨ في المائة من المجموع. وتمثل القروض المتأتمية من صندوق النقد الدولي الفرق. ولا يزال الدين العام والديون التي تضمنها الحكومة، يمثلان الجزء الرئيسي من الديون الطويلة الأجل، بنسبة ٨٣ في المائة من المجموع، إلا أن حجم الديون الخاصة التي لا تتمتع بالضمان، ازداد بنسبة ١٨ في المائة وزاد نصيبهما من ١٥ في المائة لتبلغ ١٧ في المائة من المجموع عام ١٩٩٦. وفي الوقت ذاته تدنى حجم السندات المتداولة بنسبة ١٣ في المائة وانخفض نصيبها في مجموع الديون الخارجية إلى ١٤ في المائة.

٤ - وتحسنت مؤشرات ديون البلدان النامية خلال السنة بصورة عامة، مع انخفاضات هامشية في نسب خدمة الدين إلى الصادرات وكذلك في مجموع الدين القائم إلى الناتج القومي الإجمالي، كما حدث انخفاض أكبر في نسبة مجموع الديون المتداولة إلى مجموع الصادرات (انظر الجدول ١)؛ ويعكس هذا إلى حد كبير النمو السريع في صادرات البلدان النامية، الذي ازداد بنسبة ٦ في المائة خلال العام. وانخفضت بصورة معتدلة الديون القصيرة الأجل كنسبة من احتياطات النقد الأجنبي خلال عام ١٩٩٧. وهذه الاتجاهات العامة، رغم دلالتها على تحسن مركز الديون في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال عام ١٩٩٧، إلى حد ما، فإنها تحجب مشكلة الديون المستمرة في كثير من البلدان النامية. وبصورة مماثلة فإنها لم تكشف

مشاكل السيولة التي أدت إلى اندلاع أزمة الديون في بعض بلدان شرق آسيا في النصف الثاني من عام ١٩٩٧.

٥ - ولم يحدث تغيير بالفعل في التوزيع الجغرافي للديون بين مختلف مناطق البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال خلال عام ١٩٩٧. ومثلّت آسيا وأمريكا اللاتينية كلاهما ٣١ في المائة من المجموع، مقارنة بـ ١٦ في المائة بالنسبة لأفريقيا و ١٨ في المائة بالنسبة لأوروبا وآسيا الوسطى.

باء - آسيا

٦ - ارتفع مجموع الديون الخارجية الآسيوية بنسبة ٦ في المائة إلى مبلغ يقدر بـ ٦٦٦ بليون دولار في نهاية عام ١٩٩٧. ومثلّت الديون الخاصة غير المتمتعة بالضمان القطاع الأسرع نمواً في الديون الخارجية، حيث ارتفعت بنسبة ٢٠ في المائة أو ٢١ بليون دولار. وارتفع بصورة معتدلة الدين العام والديون التي تضمنها الحكومة، بينما انخفض بشدة تمويل السندات بنسبة ٤٠ في المائة. وبصفة عامة، انخفضت الديون القصيرة الأجل ومجموع خدمات الديون أيضاً. وتبيّن مؤشرات الديون ما يمكن توقعه كمركز مستمر للديون^(١). وبلغت نسبة خدمة الديون ١٣ في المائة، كما بلغت نسبة مجموع الديون إلى الصادرات ١١٤ في المائة، وبلغت نسبة مجموع الديون إلى الناتج القومي الإجمالي ٣١ في المائة، وبلغت نسبة الديون القصيرة الأجل إلى احتياطات النقد الأجنبي ٥٣ في المائة؛ ومع ذلك فكما لوحظ، تحجب هذه الأرقام اتجاهات متنوعة على الصعيد القطري.

خمسـة بلدان آسيوية أكثر تضرراً بالأزمة الآسيوية

٧ - البلدان الآسيوية الأكثر تضرراً بالأزمة المالية الآسيوية هي (تايلند، اندونيسيا، جمهورية كوريا، والفلبين) التي عانت أزمة سيولة حادة، بحلول النصف الثاني من عام ١٩٩٧. وفي حالة جمهورية كوريا، والفلبين، وتايلند، كشفت مؤشرات الديون التقليدية (نسب الديون إلى الصادرات ومدفوعات الفائدة إلى الصادرات) عن عدم وجود مشكلة ديون خارجية كامنة^(٢) (انظر الجدول ٢). وفي حالة اندونيسيا، تعكس نسبة الديون الخارجية إلى الصادرات والتي كانت تربو على ٢٠٠ في المائة عام ١٩٩٦ و ١٩٩٧، عن ضائقة مديونية شديدة، قد تتعدى مجرد مشكلة السيولة في ذلك البلد.

٨ - وتعد مؤشرات الديون التقليدية مناسبة لاستخدامها كمؤشر مبكر لإعسار محتمل، بيد أنها لا تعد مناسبة في حد ذاتها لاكتشاف الصعوبات المتعلقة بالسيولة القصيرة الأجل. وتعد نسبة الديون القصيرة الأجل إلى مجموع احتياطات النقد الأجنبي^(٣) والتي تقيس قدرة البلد على الوفاء بالتزاماته الخارجية، التي يحل أجل استحقاقها بسرعة إلى حد ما من المصادر السائلة للنقد الأجنبي، أنسب لهذا الغرض. وقد تجاوزت تلك النسبة مائة في المائة عام ١٩٩٦ و ١٩٩٧ في حالة اندونيسيا والجمهورية الكورية والفلبين وتايلند. ويبين هيكل أجل استحقاق الديون الخارجية، الذي يتركز بشدة إلى حد الإفراط في آجال استحقاقه القصيرة الأجل، مشاكل السيولة التي تواجهها تلك البلدان. وتوفر البيانات المتعلقة بديون

المصارف الأجنبية لتلك البلدان، (انظر الجدول ٥) مؤشرا على ذلك التركيز، ومثلت الالتزامات القصيرة الأجل أكثر من ٦٠ في المائة من المجموع في نهاية عام ١٩٩٧. وتبين هذه الحالات أهمية استخدام تدابير تنبئ بمصاعب السيولة المتوقعة عند تقييم مركز الدين في أحد البلدان.

٩ - وفي حالة ماليزيا، لم تكشف مؤشرات الديون عن أي مشكلة للديون الخارجية، كما يبدو مركز السيولة تحت السيطرة (انظر الجدولين ٢ و ٥) بالرغم من تخفيض عملتها بصورة كبيرة وانخفاض معدل نموها، في أعقاب الآثار الناجمة عن الأزمة في البلدان المجاورة.

جيم - أمريكا اللاتينية

١٠ - شهدت أمريكا اللاتينية زيادة معتدلة في الديون الخارجية تبلغ نسبتها ٣ في المائة أو ٢٢ بليون دولار خلال عام ١٩٩٧، مما وصل بمجموع الديون الخارجية إلى ٦٧٨ بليون دولار، ويعزى هذا إلى زيادة تبلغ ٤ في المائة أو ٢٠ بليون دولار في الديون الطويلة الأجل وزيادة أقل في الديون القصيرة الأجل. ومن حيث معدلات الحجم، بلغت الديون الخاصة وحدها، ثلثي الزيادة بينما بلغ الدين العام والديون غير المتمتعة بالضمان، زهاء الثلث. وكما هو الحال في آسيا، سجل انخفاض كبير في حجم السندات المتداولة، وأشارت مؤشرات ديون أمريكا اللاتينية عامة إلى استمرار مركز الديون، في المنطقة برمتها، حيث بلغت نسبة خدمة الديون ١٢ في المائة، ونسبة مجموع الديون إلى الصادرات وإلى الناتج القومي الإجمالي، ١٠٣ في المائة و ٤٣ في المائة على التوالي، وبلغت نسبة الديون القصيرة الأجل إلى الاحتياطيات، ٧١ في المائة. وفي هذه المرة أيضا ظلت تجارب فرادى البلدان متباينة.

خمس بلدان أكثر تضررا في أمريكا اللاتينية من جراء الأزمة المكسيكية

١١ - تضررت بصورة خاصة ٥ بلدان متوسطة الدخل في أمريكا اللاتينية من جراء كل من أزمة المكسيك عام ١٩٩٤ وأزمات آسيا ابتداء من عام ١٩٩٧ (الأرجنتين، البرازيل، المكسيك، شيلي، وفنزويلا). وتشير البيانات المتاحة بشأن حالة مديونية تلك البلدان^(٣) (انظر الجدول ٢) إلى قدر من الضعف المستمر في بعض تلك البلدان. ومع أن مؤشرات الديون التقليدية في المكسيك بدت ثابتة، مع اعتدال نسب خدمة الديون، ومجموع الديون إلى الصادرات ومدفوعات الفائدة إلى الصادرات (وهي نسبة مماثلة لنسبة خدمة الديون)، إلا أن نسبة الديون القصيرة الأجل إلى الاحتياطيات بلغت ١٣١ في المائة عام ١٩٩٧ (كانت النسبة أعلى من ذلك بكثير عام ١٩٩٦). وفي كل من الأرجنتين والبرازيل، كان عبء الديون كبيرا إلى حد ما خلال الفترة ١٩٩٦/١٩٩٧. فبالنسبة للأرجنتين بلغت نسبة مدفوعات الفائدة إلى الصادرات ٢١ في المائة ونسبة الديون الخارجية إلى الصادرات ٣١٢ في المائة عام ١٩٩٧. ولم تشر نسبة الديون القصيرة الأجل إلى الاحتياطيات إلى أي صعوبة في السيولة قصيرة الأجل. أما في البرازيل فكانت نسبة مدفوعات الفائدة إلى الصادرات ٢١ في المائة أيضا، ومجموع الديون كنسبة من الصادرات ٢٠٩,٨ في المائة عام ١٩٩٧، بينما لم تدل نسبة الديون القصيرة الأجل إلى الاحتياطيات على أي مشاكل عاجلة تتعلق بالسيولة. وتكبدت شيلي وفنزويلا كلاهما أعباء مديونية يمكن تحملها، حيث أسفرت جميع النسب عن مديونية معتدلة.

دال - أفريقيا

١٢ - لا تزال أفريقيا تعاني عبثاً ثقيلاً للمديونية رغم انخفاض إجمالي مديونيتها الخارجية في عام ١٩٩٦، إلى ٣٢٤ بليون دولار، أي بنسبة ٢ في المائة، ورغم تحسن مؤشرات هذه المديونية. وأظهرت نسبة المديونية المستحقة إلى الصادرات تحسناً وبلغت ٢٥٠ في المائة، لكنها ظلت أعلى من عتبة الـ ٢٠٠ في المائة التي تؤخذ مؤشراً على تضخم المديونية. وتشير نسبة خدمة الدين إلى الصادرات ونسبة مجموع المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى حدوث بعض التحسن. غير أن هذا الاتجاه الإيجابي راجع في المقام الأول إلى تحسن أداء الصادرات، (بالإضافة إلى بعض الخفض الحاصل في إجمالي المديونية)، ويمكن من ثم أن يكون حالة عابرة لا سيما في ضوء الضغوط التي تدفع أسعار السلع الأساسية نحو الانخفاض جراء الأزمة المالية في آسيا. كذلك، شهد عام ١٩٩٧ تطورات مماثلة في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى، حيث انخفض حجم المديونية الخارجية الإجمالية بنسبة ٢ في المائة أيضاً (٤,٦ بليون دولار) وبلغ ٢٢٣ بليون دولار. ورغم صلابة أداء الصادرات بلغت نسبة الديون المستحقة إلى الصادرات ٢٠٢ في المائة، وهي نسبة تزيد هامشياً عن عتبة الـ ٢٠٠ في المائة. وبالنسبة لكثرة من بلدان المنطقة التي تعاني أعباء ثقيلة للمديونية، استمر كبر حصة المديونية المتعددة الأطراف يمثل عقبة بوجه تحسين حالة مديونيتها. وتمثل مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية جهداً أساسياً في مواجهة هذه المسألة.

هاء - البلدان الفقيرة الشديدة المديونية

١٣ - يتمثل جوهر مشكلة المديونية الذي لا يزال مستعصياً على الحل، في عدم وصول مجموعة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية البالغ عددها ٤١ بلداً إلى أوضاع الاستدامة بالنسبة لخدمة الدين. وفي نهاية عام ١٩٩٦، بلغ إجمالي المديونية الخارجية لهذه البلدان ٢٤٥ بليون دولار (انظر الجدول ٣). وعند النظر إلى هذه البلدان مجتمعة، يتضح مدى خطورة عبء المديونية فيها، حيث تربو نسبة مجموع المديونية إلى الصادرات على ٣٠٠ في المائة (وهي نسبة تزيد كثيراً على نسبة الـ ٢٠٠ في المائة المستخدمة كدالة على تضخم المديونية). وفي عام ١٩٩٦ بلغت نسبة مجموع المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٢٧ في المائة بعد عدة سنوات من تحقيق التحسن. وظلت نسبة خدمة الدين في هذه البلدان أقل عموماً من عتبة الـ ٢٠ في المائة، التي تنبه إلى وجود صعوبات في خدمة الدين، وإن كان مرجع هذه النسبة في الغالب تراكم المتأخرات بشكل كبير الذي يتطور بدوره حتى يصبح مشكلة في بعض الحالات. وبالنسبة للبلدان الفقيرة الشديدة المديونية تغلب الديون الحكومية والديون المضمونة من الحكومات على هيكل مديونيتها، حيث مثلت في نهاية عام ١٩٩٦ نسبة ٨٠ في المائة من إجمالي المديونية الخارجية لهذه البلدان. وينبئ الحجم الهامشي للديون والسندات ذات الطابع الخاص المحض، ولو جزئياً، عن المعوقات التي يواجهها القطاع الخاص في هذه البلدان في تأمين التمويل الخارجي.

ثالثا - الاستراتيجية الدولية للديون

ألف - أطر التعامل مع مشكلة الديون

١٤ - وضعت على مدى العقود القليلة الماضية عدة أطر لتسهيل إعادة التفاوض على الأنواع المختلفة للديون، وفق إجراءات ومبادئ يحددها في معظم الأحوال الدائنون والحكومات الدائنة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف. ويجري التعامل مع المديونية الرسمية الثنائية في إطار نادي باريس، كما بدأ التعامل في الآونة الأخيرة في عمليات للتخفيف من الديون المتعددة الأطراف في إطار مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية. ويعاد التفاوض على ديون المصارف التجارية في إطار نادي لندن، فيما يتولى مرفق تخفيض الديون التابع للمؤسسة الإنمائية الدولية تقديم التمويل لعمليات إعادة شراء ديون البلدان المنخفضة الدخل للمصارف التجارية.

١٥ - ويعمل نادي باريس وفق عدة مبادئ رئيسية هي: منع حدوث عجز وشيك عن أداء الالتزامات؛ كفاية اعتبارات المشروعية والرصد المستمر عن طريق تنفيذ برامج تكيف مع صندوق النقد الدولي؛ كفاية التقاسم العادل لعبء المديونية بين الدائنين على أساس قرارات تتخذ بتوافق الآراء؛ كفاية أسبقية للائتمان الجديد (الذي لم تعاد جدولته) على أساس أجل الانعقاد. ويترك قرار السعي إلى إعادة الجدولة للبلد المدين. ولا بد أن يسبق اتفاق إعادة الجدولة تنفيذ برنامج تكيف لصندوق النقد الدولي. وفي سياق هذا البرنامج يجري بمساعدة الصندوق تقدير الفجوة في التمويل والحاجة إلى تعديل شروط المديونية القائمة^(٤).

١٦ - وفي إطار نادي لندن، يعاد التفاوض على الديون السيادية المدينة للمصارف التجارية تحت توجيهات لجنة استشارية أو لجنة توجيهية مخصصة تشكل بوجه عام بعد توقف المدين عن السداد. وعلى غرار الحال في نادي باريس، لا بد من حيث المبدأ أن تنفذ البلدان المدينة برنامجا للتكيف مع صندوق النقد الدولي قبل موافقة نادي لندن على نظر الدين. ووفقا لنهج اللجنة الاستشارية المصرفية يتوصل المدين إلى اتفاق مع الدائنين الرئيسيين يجري التأكيد فيه على مجموعة شروط (أو قائمة خيارات) تعرض في وقت لاحق على مجتمع الدائنين المصرفيين بأكمله للموافقة أو الرفض.

١٧ - ومن ناحية أخرى، اتجهت الاستراتيجيات الدولية للديون، بخطى بطيئة في بداية الأمر، إلى التسليم بضرورة خفض المديونية في حالات الإعسار للتخلص من تضخمها وإتاحة إمكانيات الانتعاش للاقتصاد المدين. ولزم انقضاء عدة سنوات قبل أن يوافق الدائنون على شطب جزء من مديونية البلدان المعنية. إلى أنه ابتداء من قرار الأونكتاد ١٦٥ (الدورة التاسعة) الذي اتخذه في عام ١٩٧٨ وأوصى فيه بشطب ديون البلدان الفقيرة للمؤسسة الإنمائية الدولية، وافق نادي باريس في عام ١٩٨٩ على أن يخفض (بالقيمة السارية) ثلث الديون غير التساهلية للبلدان المنخفضة الدخل بموجب شروط تورنتو، ثم نصفها في عام ١٩٩١ بموجب شروط لندن، ثم بنسبة ٦٧ في المائة في عام ١٩٩٥ بموجب شروط نابولي، وأخيرا بنسبة ٨٠ في المائة في عام ١٩٩٧ بموجب شروط ليون (وإن كانت هذه النسبة لا تنطبق إلا على عدد محدود

من البلدان المؤهلة في إطار مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية). وبالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، سمح نادي باريس أيضا ببعض الخفض في المديونية عن طريق تحويلات الديون. وعلى اعتبار أن تكرار عمليات إعادة الجدولة يتضمن تكاليف على البلد المدين ويسهم بالتالي في زيادة تراكم المديونية، قرر نادي باريس في عام ١٩٩٧ العمل بمفهوم تخفيض مجموع المديونية (بدلا من مدفوعات خدمة الدين) وأتاح بذلك مخرجا من تكرار دورات إعادة الجدولة.

١٨ - ورغم إحراز بعض التقدم في التعامل مع الديون الثنائية الرسمية، ظل كثير من البلدان الفقيرة يعاني في مطلع التسعينات مصاعب جمة في خدمة ديونه المتعددة الأطراف، التي كانت تتمتع، من حيث المبدأ، بمركز تفضيلي بين جميع فئات الديون^(٥). وفي عام ١٩٩٦ اعتمدت مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية وقدمت إطارا يمكن بموجبه خفض المديونية المتعددة الأطراف للبلدان المؤهلة في فترة زمنية مدتها ستة أعوام.

١٩ - وفي إطار كل من نادي باريس ومبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية، يضع الدائنون قواعد وإجراءات دقيقة لعمليات تخفيف المديونية تتعلق بأهلية البلد المعني وحجم ونوع المديونية التي يجري تخفيضها. وربما كانت أشد هذه الشروط صرامة الشروط الموضوعية في سياق مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية التي تتطلب عمليات معقدة لتحليل استدامة خدمة المديونية (يُضطلع بها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) وتحتاج أيضا إلى فترة أطول لإثبات الأداء. وقد تكون هذه الشروط ناجمة عن قلة التمويل المتاح للمبادرة الذي يعيق تنفيذ عمليات سخية وسريعة لتخفيف ديون عدد كبير من البلدان في فترة زمنية قصيرة.

٢٠ - وبدأ نادي لندن، بصورة تدريجية أيضا، في تخفيض ديون المصارف التجارية في سياق التعامل مع أزمة الديون السيادية في الثمانينات. وقامت المرحلة الأولى لهذا التعاون، في الفترة من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٨، على أساس عمليات لإعادة جدولة الديون وتوفير سيولة إضافية وقائمة خيارات سوقية، فأمكن التوصل عن طريقها إلى عدد محدود من عمليات الخفض الطوعي للديون بتحويلها إلى أوراق مالية مخصصة، أو مبادلة الديون بحصص في الملكية، أو إعادة شراء الديون. ومع ذلك أسفرت هذه الاستراتيجية عن زيادة الالتزامات التعاقدية للمديونية، وأسهمت في تدني حساسية الأسواق إزاء ملاءة المدينين وأطالت أمد تأخير استعادتهم المأمولة لسبل وصولهم إلى أسواق رأس المال. وبحلول عام ١٩٧٨، انتهت جميع المصارف الرئيسية إلى تعزيز قواعدها الرأسمالية ودعم احتياطاتها المعدة لمواجهة خسائر المديونيات، بينما اتجهت المصارف الأصغر حجما إلى بيع قروضها الخاملة في أسواق ثانوية. وبذلك توفرت الموارد اللازمة لإجراء عمليات كبيرة لتخفيض الديون. وفي عام ١٩٨٩ أعلنت خطة برادي مصحوبة بالتزامات رسمية غير مسبقة وعلى الأخص من جانب الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ومؤسسات بريتون وودز لدعم عمليات خفض الديون وفقا لأسعارها في الأسواق الثانوية^(٦) ويمكن هذا النهج القائم على الأسواق كثيرا من البلدان المدينة من إجراء تخفيضات في مديونياتها الخارجية بخضم مهم.

٢١ - وتختلف الأزمات المالية في التسعينات، وخاصة الأزمات الحاصلة في المكسيك وبعض بلدان أمريكا اللاتينية في عام ١٩٩٥، وفي بعض بلدان شرقي آسيا في الفترة ١٩٩٧/١٩٩٨، عن الأزمات المالية في الثمانينات من ناحية أن المديونية كان يتحملها أساسا مديونون من القطاع الخاص قبل دائنين من نفس القطاع، حيث كان هؤلاء الدائنون في حالة المكسيك مثلا يتمثلون في مجموعة متنوعة من حاملي السندات. وتعين مواجهة هذه الأزمات بكفالات ضخمة حشدتها صندوق النقد الدولي ومعه، في معظم الأحوال، حكومة الولايات المتحدة من أجل الحيلولة دون عجز البلدان المدينة الرئيسية عن أداء التزاماتها.

باء - التطورات الأخيرة فيما يتعلق بإعادة التفاوض على الديون

١ - الديون الرسمية

٢٢ - حسبما لوحظ من قبل، يجري إعادة التفاوض على الديون الرسمية في إطار كل من نادي باريس ومبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية. وفي عام ١٩٩٨، اهتم مجتمع المانحين بتجديد الجهود الرامية لتخفيض عبء الديون على البلدان الفقيرة. وفي قمة برمنغهام للبلدان الصناعية الثمانية الرئيسية المعقودة في أيار/ مايو ١٩٩٨، قدمت توصيات لشطب جميع ديون المساعدة الإنمائية الرسمية أو اتخاذ إجراءات على نفس الشاكلة لصالح أقل البلدان نموا التي أحرزت تقدما في تنفيذ عمليات الإصلاح الاقتصادي (في نهاية عام ١٩٩٧ كانت أقل البلدان نموا تدين بمبلغ ١٦ بليون دولار من المساعدة الإنمائية الرسمية لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تمثل حوالي ١٣ في المائة من إجمالي مديونيتها الخارجية الطويلة الأجل). ولأحظت مجموعة البلدان الثمانية أيضا ضرورة تخفيف مديونية البلدان الفقيرة (بما فيها المتأخرات المستحقة للمؤسسات المالية الدولية) في أحوال ما بعد الصراع حتى يمكن إطلاق الموارد المطلوبة للمراحل المبكرة لعملية التأهيل الاقتصادي.

نادي باريس

٢٣ - اتسمت أنشطة نادي باريس في عام ١٩٩٧ بالاعتدال وأبرمت فيه مجموعة أقل من اتفاقات إعادة الهيكلة مقارنة بالأعوام الأسبق: فبلغت ٧ اتفاقات في عام ١٩٩٧ مقابل ١٥ اتفاقا في عام ١٩٩٦ و ١٨ في عام ١٩٩٥. وحتى تموز/يوليه ١٩٩٨ أعاد ستة بلدان أخرى التفاوض على ديونه مع نادي باريس. وينم هذا التباطؤ في أنشطة نادي باريس عن خروج عدد كبير من البلدان من مرحلة إعادة الجدولة أو إبرامه اتفاقات متعددة السنوات لإعادة الجدولة. ومن جملة البلدان البالغ عددها ٢٨ بلدا التي خرجت أو ينتظر أن تخرج من نادي باريس^(٧) (أي أصبحت قادرة على الإيفاء بالتزاماتها بعد انقضاء فترة التسوية بدون الحاجة إلى تخفيف إضافي)، تلقى ١١ بلدا معاملة تتعلق بمجموع الدين^(٨). ويقدر أن ٢٩ بلدا أجرت سابقا عمليات لإعادة الهيكلة مع نادي باريس ربما تعاود اللجوء إلى هذه العملية مجددا (٢٦ من البلدان الفقيرة الشديدة المديونية وثلاثة من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا). وعليه، ستنصب عمليات إعادة الجدولة في إطار نادي باريس في المستقبل على البلدان الفقيرة الشديدة المديونية بالدرجة الأولى في سياق المبادرة المتعلقة بها.

٢٤ - وفي عام ١٩٩٧ قدرت القيمة الإجمالية لعمليات إعادة جدولة الديون في إطار نادي باريس بمبلغ ٦,٣ بليون دولار على وجه التقريب. ومن جملة البلدان المدينة السبعة التي أجرت عمليات إعادة جدولة خلال هذه السنة، كان الأردن وحده خارج مجموعة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية، ومن المنتظر أن يخرج من عملية إعادة الجدولة عقب إنجازها. أما البلدان الستة الأخرى فتنتمي جميعها إلى طائفة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية التي تعامل بموجب شروط نابولي وهي: اثيوبيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ومدغشقر، واليمن، وتحصل على خفض بنسبة ٦٧ في المائة من مدفوعات خدمة الدين المطلوب منها الوفاء بها خلال فترة التسوية، بينما جرى تخفيض مدفوعات خدمة الدين لكل من غينيا والكاميرون (التي يرتفع فيها نسبيا معدل الدخل الفردي) بنسبة ٥٠ في المائة.

٢٥ - واعتبارا من تموز/يوليه ١٩٩٨، قامت ستة بلدان أخرى بإعادة التفاوض بشأن ديونها. وحصلت السنغال على معاملة خروج تتعلق بمجموع الدين بخفض بلغ ٦٧ في المائة، بينما حصلت نيكاراغوا ورواندا على نسبة خفض قيمتها ٦٧ في المائة في مدفوعات خدمة الدين. وطبق نادي باريس للمرة الأولى شروط ليون التي أتاحت خفضا بنسبة ٨٠ في المائة في مدفوعات خدمة الدين في حالتي كوت ديفوار وموزامبيق. وبالنسبة لموزامبيق بذل الدائنون جهودا استثنائية ووافقوا على تجاوز نسبة الخفض البالغة ٨٠ في المائة آخذين بعين الاعتبار ارتفاع مستوى تضخم مديونية هذا البلد. وبالنسبة لأوغندا التي تلقت في عام ١٩٩٥ معاملة تتعلق بمجموع الدين (بتخفيض بلغت نسبته ٦٧ في المائة) جرى "رفعها" إلى نسبة ٨٠ في المائة (أي أجري لها خفض إضافي في الديون للوصول به إلى نسبة تعادل ٨٠ في المائة).

٢٦ - وفي عام ١٩٩٧ انضم الاتحاد الروسي إلى نادي باريس كبلد دائن. وسيجري تقويم مطالب الاتحاد الروسي على البلدان المدينة بسعر صرف تاريخي قيمته ٠,٦ روبل للدولار إلا أنه سيجري تخفيضها بنسبة خصم مسبقا تطبق عند معالجة هذه المطالب في نادي باريس. وسيأخذ هذا الخصم بعين الاعتبار الأحوال المالية والاقتصادية للمدينين بحيث تتلقى أفقر البلدان أعلى نسب الخصم (ويمكن أن تصل هذه النسبة في بعض الحالات إلى ٨٠ في المائة). وبالإضافة إلى الخصم سيقدم الاتحاد الروسي تخفيفا من الديون وفقا لشروط نادي باريس.

مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية

٢٧ - تستند مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية^(٩) إلى الآلية الحالية لتخفيف المديونية بما فيها نادي باريس. وفي حالة عجز عمليات تخفيض المديونية في إطار نادي باريس (أو أي معاملة مماثلة من جانب الدائنين الثنائيين أو الدائنين التجاريين الآخرين) في إطار شروط نابولي المعتادة (أي بنسبة خفض ٦٧ في المائة) عن التوصل إلى تحقيق استدامة الوفاء بالمديونية في نهاية المرحلة الأولى لسنوات التكيف والإصلاح الثلاث (نقطة القرار)، ينظر في اتخاذ إجراءات معززة خلال مرحلة ثانية تتألف من ثلاث سنوات تشمل، تعميق عملية التخفيف من جانب نادي باريس (بخفض يصل إلى ٨٠ في المائة) ودعم مرحلي بالسيولة يقدمه دائنون متعددون الأطراف. وفي نهاية المرحلة الثانية (نقطة الاستكمال) تمدد عملية خفض الديون المحض المتعددة الأطراف شريطة أن يكون البلد المدين قد أوفى بمعايير الأداء ذات الصلة. وعند

هذه النقطة تنفذ أيضا في إطار نادي باريس عملية تتعلق بمجموع الدين، بمعنى تخفيض إجمالي المديونية.

٢٨ - ويقوم تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية على تحليل الاستدامة في خدمة الدين للبلدان المدينة. ويعد هذا التحليل بصورة مشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالتعاون مع البلد المعني. وفي بداية التحليل تحدد مؤسسات بريتون وودز نطاقات مستهدفة لمستويات الاستدامة في خدمة الدين بنسبة تتراوح بين ٢٠ إلى ٢٥٠ في المائة فيما يتعلق بقيمة المديونية إلى الصادرات محسوبة بالقيم السارية، وبنسبة تتراوح بين ٢٠ إلى ٢٥ في المائة، فيما يتعلق بقيمة خدمة الدين إلى قيمة الصادرات. وثمة معيار آخر يتمثل في نسبة القيمة الحالية للديون إلى الإيرادات الحكومية، وهي ٢٨٠ في المائة (فضلا عن شروط أخرى تتصل بنسبة الإيرادات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي وهي ٢٠ في المائة، ونسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي وهي ٤٠ في المائة).

٢٩ - وثمة مجال لإدخال مزيد من التحسينات في مفهوم الاستدامة في خدمة الدين^(١٠). وعلى وجه العموم، لا بد أن تكون المعايير والنطاقات المستهدفة مرنة بالقدر الذي يكفي لإدخال الأحوال المختلفة للمديونية في الاعتبار وتلافي مخاطر استثناء البلدان التي تحتاج بالفعل إلى درجة ما من درجات تخفيف المديونية من نطاق هذه المبادرة. ومعنى ذلك أنه لا بد في بعض الحالات من إيلاء الاهتمام لتطبيق هدف الاستدامة في خدمة الدين بأقل من النطاقات المشار إليها، إذا ثبت بوضوح أن البلدان المدينة لا تستطيع تحمل مدفوعات للمديونية تزيد عن حد معين يتعارض مع النمو الطويل الأجل وأهداف التنمية البشرية والاجتماعية. ومن ناحية أخرى، تعتبر فترة السنوات الست المقسمة إلى مرحلتين مدة طويلة إذا أخذ بعين الاعتبار جهود التكيف التي تبذلها بالفعل البلدان الفقيرة الشديدة المديونية. ورغم تخفيض مدة المرحلة الثانية لبعض البلدان الفقيرة الشديدة المديونية التي حصلت في نادي باريس على معاملة تتعلق بمجموع الدين قبل بدء تنفيذ المبادرة، يمكن القول بأنه في المستطاع التوصل إلى اتفاق في غضون سنة واحدة على الأكثر بعد نقطة القرار بخصوص جميع عمليات التخفيف النهائية لديون هذه البلدان،

٣٠ - ويمكن إيلاء الاعتبار أيضا للمشاكل التي قد يواجهها عمليا كثير من البلدان الفقيرة الشديدة المديونية عند تطبيق منهجية تحليل الاستدامة في خدمة الدين، ولاحتياجاتها المتعلقة بالحصول على مساعدة تقنية في هذا الشأن. ولا بد أن يكون بمستطاع هذه البلدان أن تشارك على قدم المساواة في عملية تنفيذ المبادرة وينبغي أيضا التشديد على مبدأ ملكية المدينيين لتحليل الاستدامة في خدمة الدين. وثمة حاجة أكيدة لتعزيز قدرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية على إجراء هذا التحليل وتقييم الآثار المترتبة على تخفيف المديونية ووضع استراتيجيات مستقبلية للتمويل والإقراض تدخل في سياق سياساتها العامة للاقتصاد الكلي وأهدافها الإنمائية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى الجهود التي يبذلها الاونكتاد، عن طريق نظامه المعني بإدارة الدين والتحليل المالي الذي يهدف إلى تعزيز قدرة البلدان المدينة على إدارة ديونها باستخدام أدوات محوسبة لتحليل المديونيات. وسيجري تعزيز هذا النظام في المستقبل

بربطه بنموذج استراتيجية الديون الذي يستخدمه البنك الدولي في تحليل الاستدامة في خدمة الدين؛ ويعمل به حاليا ٥٥ بلدا منها ٢١ من البلدان الفقيرة الشديدة المديونية.

٣١ - وبحلول منتصف عام ١٩٩٨، تابع عشرة من البلدان الفقيرة الشديدة المديونية استعراض الحالات الخاصة بها في إطار المبادرة (انظر الجدول ٤). وحظيت بنن والسنغال باتفاقات خروج من نادي باريس بعد أن أثبتت قدرتها على الاستدامة في خدمة المديونية ومن ثم جرى استبعادها من الحصول على مزيد من التخفيف. وبالنسبة للبلدان الثمانية الأخرى تحدد كل من عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ كنقطة قرار لهما، على أن تصل هذه البلدان إلى نقطة الاستكمال بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٢. ويشير الجدول الزمني للتنفيذ حسب المعلومات المتاحة حتى الآن إلى وجود ثلاثة بلدان على الأكثر تستفيد في عام ١٩٩٨ من تخفيف الديون في نطاق المبادرة، وأقل من ثلاثة بلدان تستفيد بها في الأعوام التالية حتى عام ٢٠٠٠، وهو ما يسم هذه العملية بالبطء الشديد خاصة مع وجود ٤١ بلدا من هذه البلدان إجمالا، حتى وإن لم تكن جميعها مؤهلة للحصول على التخفيف.

٣٢ - وفي نيسان/أبريل ١٩٩٨، أصبحت أوغندا أول بلد يصل إلى نقطة الاستكمال. وبالإضافة إلى "رفعها" من جانب نادي باريس للوصول إلى نسبة خفض قدرها ٨٠ في المائة، جرى تأمين تمويل مجموعة التخفيف الخاصة بها بمبلغ ٦٥٠ مليون دولار. وتقدر القيمة الإجمالية لتخفيف الديون بالنسبة للبلدان الخمسة الأخرى الفقيرة الشديدة المديونية (وهي بوليفيا وغيانا وبوركينا فاسو وكوت ديفوار وموزامبيق) بمبلغ ٥ بلايين دولار على وجه التقريب، تحتاج منها موزامبيق وحدها زهاء ٢,٩ بليون دولار.

٣٣ - ويصور مثال موزامبيق الجهود الاستثنائية التي يمكن أن تكون مطلوبة من جانب المقرضين لتقديم تخفيف في المديونيات يؤدي في مرحلة لاحقة إلى تحقيق الاستدامة في خدمة الدين. فبعد مفاوضات مطولة وافق مقرضو نادي باريس على تقديم تخفيف من المديونية يتجاوز نسبة خفض المنصوص عليها في شروط ليون التي تبلغ ٨٠ في المائة، بما في ذلك منح موزامبيق معاملة خاصة تتصل بالفترة اللاحقة على أجل انعقاد الدين. وأعانت التبرعات المقدمة من المانحين الثنائيين في سد الفجوة التمويلية، وقدم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مساعدة تتجاوز حصتيهما. ومن المنتظر أن تتمكن موزامبيق عند الوصول إلى نقطة الاستكمال خاصتها في حزيران/يونيه ١٩٩٩، وبالتخفيف الإجمالي للمديونية الذي حصلت عليه في إطار مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية، من تخفيض ديونها الخارجية من ٥,٦ بليون دولار بالقيمة السارية في نهاية عام ١٩٩٦، إلى ١,١ بليون دولار، مما يسهم أيضا في تخفيض المدفوعات السنوية لخدمة الدين إلى أقل من ٢٠ في المائة من حصائل الصادرات.

٣٤ - وتشير الخبرات المحرزة حتى الآن إلى أن عملية إعداد مشاريع التمويل في إطار المبادرة يمكن أن تكون عملية صعبة ومستنزفة للوقت. كما أن المؤشرات المتعلقة بحجم الأموال المتاحة للمبادرة تشير القلق بشأن احتمالات قلة التمويل المتوفر لتنفيذها. وقد أتاح صندوق النقد الدولي أموالا في إطار مرفق التكييف الهيكلي المعزز للبلدان الفقيرة الشديدة المديونية - تشمل الموارد المقدمة من حساب الموارد

لتمويل المرفق، وتبرعات خاصة من ستة بلدان مانحة - يصل إجماليها إلى ٢٩٠ مليون من وحدات السحب الخاصة، إلا أنها تقل على ما يبدو عن المبلغ المحدد لتقديم المساعدة التي التزم بها صندوق النقد الدولي للبلدان المعلن عن أهليتها حتى الآن. وحول البنك الدولي مبلغ ٧٥٠ مليون دولار من الإيرادات والفوائض الصافية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير لحساب الصندوق الاستثماري للبلدان الفقيرة الشديدة المديونية، وستضيف المنحة المنتظرة من المؤسسة الإنمائية الدولية أيضا مبلغ ٧٠٠ مليون دولار؛ وهو ما يعتقد أنه كاف لتغطية حصة البنك في عملية تخفيف الديون المقترحة للبلدان الثمانية التي ثبتت أهليتها في نطاق المبادرة. واعتبارا من نيسان/أبريل ١٩٩٨، قدم ١٥ من المانحين الثنائيين أو تعهدوا بتقديم تبرعات للصندوق الاستثماري للبلدان الفقيرة الشديدة المديونية التابع للبنك الدولي بمبلغ يربو على ٢٠٠ مليون دولار.

٣٥ - غير أن الأزمة الحاصلة في شرق آسيا أدت إلى زيادة الطلب العالمي على الموارد والمساعدة، وهو ما يوجد مخاوف من أن يتسبب ذلك في زيادة انخفاض الأموال المتاحة لتقديم المساعدة إلى البلدان الفقيرة. وعلى سبيل المثال، أبدي القلق من أن تؤدي المساعدة المقدمة من البنك الدولي إلى بلدان شرق آسيا إلى تقليل الإيرادات والفوائض الصافية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير التي تعد أحد مصادر تمويل الصندوق الاستثماري للبلدان الفقيرة الشديدة المديونية.

٣٦ - إن تأمين التمويل الضروري للتنفيذ الشامل للمبادرة والبت السريع في الحالات التي تمسها، قضية بالغة الأهمية. لأن أي عجز في التمويل سيؤدي إلى مزيد من التباطؤ في التنفيذ وسيمنطوي على مخاطر استبعاد بعض البلدان الفقيرة الشديدة المديونية من نطاق المبادرة. ومن الممكن أيضا توضع أهداف الاستدامة في خدمة الدين عند مستويات عالية للغاية مما يهدد استراتيجيات الخروج التي أتت بها المبادرة.

٣٧ - وفي اجتماع وزراء مالية دول الكمنولث المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، أشار وزير المالية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إلى ضرورة إعطاء زخم قوي لمبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية. واستهدفت مبادرة المملكة المتحدة المعنونة "المديونية في عام ٢٠٠٠: تكاليفات موريشيوس" القيام بحلول عام ٢٠٠٠ على الأقل بربط جميع البلدان الفقيرة المؤهلة بعملية مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية، والتوصل بحلول هذا الوقت إلى قرارات محددة بشأن مبالغ التخفيف من المديونية وشروطها لما لا يقل على ثلاثة أرباع هذه البلدان. وتضمنت المبادرة أيضا مقترحات بشأن الأخذ بتفسيرات أكثر مرونة لقواعد نادي باريس (على سبيل المثال، تطبيق عمليات التخفيف من الديون بعد أجل انعقاد الدين، عند الاقتضاء)، وتقصير مدة سنوات الأداء الست بالنسبة للبلدان التي تقدم سجلات أداء قوي، وإعطاء البلدان الدائنة صوتا أقوى في عملية التفاوض. وأشار في الاجتماع إلى فكرة قيام صندوق النقد الدولي ببيع الذهب كآلية محتملة لزيادة مساهمات الصندوق في المبادرة. وفي وقت لاحق، أُبْن على عام ٢٠٠٠ باعتباره عاما مستهدفا في إطار المبادرة، من جانب لجنة التنمية في نيسان/أبريل ١٩٩٨ ومن جانب مجموعة البلدان الصناعية الثمانية الرئيسية في قمة برمنغهام المعقودة في أيار/مايو ١٩٩٨.

٢ - الديون التجارية

إعادة شراء الديون وسندات برادي^(١١)

٣٨ - في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٧ أسفرت البرامج المدعومة رسمياً وعمليات المبادلة السوقية المرتبطة بها إلى تخفيض مديونية البلدان النامية إلى المصارف التجارية بمبلغ ٥٣,٢ بليون دولار، بما يعادل ٢٣ في المائة من الديون المستحقة للمصارف التجارية وقيمتها ٢٣١,٢ بليون دولار. وسدد ثمانية عشر بلداً من البلدان محدودة الدخل ١٢,٦ بليون دولار من جملة ١٨,٢ بليون دولار تشكل متأخرات في مدفوعات أصول الديون والفوائد المستحقة للمصارف التجارية في إطار مرفق تخفيض الديون التابع للمؤسسة الإنمائية الدولية، ثم في إطار خطة برادي في وقت لاحق. وخفض خمسة عشر من البلدان المتوسطة الدخل ٢٠ في المائة من ديونه للمصارف التجارية البالغة ٢١٣ بليون دولار.

٣٩ - وفي ١٩٩٧، أبرم أربعة بلدان منخفضة الدخل اتفاقات لتخفيض الديون وخدمة الديون مع مصارف تجارية. وأتاحت الاتفاقات الموقعة في إطار خطة برادي، مع المساهمات المالية المقدمة من المؤسسة الإنمائية الدولية وبعض المانحين الثنائيين، لكوت ديفوار تخفيض مديونيتها للمصارف التجارية بمبلغ ٤,١ بليون دولار بالقيمة الاسمية، أو ما يقرب من ٦٣ في المائة من مجموع المبلغ المعاد هيكلته، ومكّنت فييت نام من تخفيض ديونها للمصارف التجارية بمبلغ ٢٣٧,٦ مليون دولار تعادل ٣٠ في المائة من جملة المبالغ المعاد هيكلتها. وأبرمت توغو اتفاقاً برعاية مرفق تخفيض الديون التابع للمؤسسة الإنمائية الدولية أتاح لها شطب ٢٨,٩ مليون دولار من الفوائد المتأخرة وإعادة شراء ٤٦ مليون دولار من الديون بقيمة ١٢,٥ سنتاً للدولار الواحد. وأبرمت البوسنة والهرسك في إطار نادي لندن اتفاقاً لإعادة هيكلة ١,٣ بليون دولار مديونيات للمصارف التجارية: حيث جرى التسامح عن الفوائد المتأخرة، وتبادل أصول الدين المستحقة وقيمتها ٤٠٠ مليون دولار بسندات غير مرتبهة بضمانات إضافية قيمتها ٤٠٠ مليون دولار وهو ما أتاح أيضاً ربط المدفوعات بالأداء الاقتصادي.

٤٠ - وتمثل تطور هام خلال السنتين الأخيرتين في مبادلات سندات برادي التي قامت بها بعض البلدان المتوسطة الدخل. ففي ١٩٩٦، تبادلت المكسيك والفلبين ٤,٤ بلايين دولار من سندات برادي بسندات غير مضمونة طويلة الأجل. وفي ١٩٩٧، سحبت الأرجنتين وإكوادور والبرازيل وبنما وفنزويلا ١٠,٤ بلايين دولار من سندات برادي المضمونة عن طريق مبادلات بسندات طويلة الأجل غير مضمونة، وذلك بأسعار مخفضة على أساس أسعار السوق الثانوية. وتظهر عمليات المبادلة هذه ثقة المستثمرين الأجانب المتجددة في تلك البلدان، إذ أن نطاق الإقبال على السندات الصادرة عن البلدان المتوسطة الدخل كان محدوداً بدرجة هائلة في أثناء السنتين الأخيرتين. وقد جنت البلدان المدينة فائدتين من هذه العمليات: يمكن استخدام الضمان المفرج عنه للوفاء بالتزامات أخرى، وبما أن عملية المبادلة تجرى بتخفيض على أساس أسعار السوق الثانوية، فإن الدين المتبقي يخفض بصورة متناسبة.

٤١ - وقد أدت برامج تحويل الدين دورا هاما أيضا في إعادة جدولة الدين التجاري في الماضي، لكن هذا النشاط تناقص حديثا. وقد قل الاهتمام بهذه البرامج إذ أن تزايد أسعار السوق الثانوية قلل من التخفيض الذي كان يمكن أن يحصل عليه المستثمرون؛ ووجهت برامج محددة للخصخصة كانت مرتبطة بهذا النشاط نحو صكوك أخرى أو أصبحت في تضاؤل؛ وسمحت عمليات إعادة التفاوض بشأن الدين في إطار خطة برادي بمزيد من المرونة. ولم تنفك برامج تحويل الدين من أجل حفظ الطبيعة تتناقص هي أيضا مع مرور الوقت، لكن مبادلات الدين الأخرى مقابل التنمية ازدادت في عام ١٩٩٧، ومن المرجح أن ينتقل مجال تركيزها في المستقبل إلى المطالبات المقدمة من الدائنين الرسميين.

استراتيجيات الدين الحديثة في حالات البلدان المتوسطة الدخل

٤٢ - تتيح أزمات الدين في المكسيك في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وتايلند، وجمهورية كوريا، وإندونيسيا، في ١٩٩٧، طائفة متنوعة من التجارب في معالجة أزمة الدين. ولأسباب الأزمات في هذه البلدان بعض الجوانب المتشابهة وكذلك بعض الفوارق الملحوظة. إن الطرق التي تم اتباعها صوب التسوية النهائية لمشاكل الدين متنوعة على نحو مدهش. وفضلا عن ذلك، فإن نوع الدين الذي يتطلب إعادة جدولة كان مختلفا: في حالة المكسيك، اتخذ الدين شكل سندات حكومية قصيرة الأجل، في حين كان في البلدان الآسيوية الثلاثة الأكثر تأثرا في شكل دين قصير الأجل حصل عليه القطاع الخاص من مصارف أجنبية.

المكسيك (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤)

٤٣ - لقد نشأت أوجه العجز الكبيرة في الحسابات الجارية خلال السنوات السابقة مباشرة للأزمة عن نشاط القطاع الخاص. وكانت ميزانية القطاع العام عندئذ متوازنة عموما رغم أن النفقات الحكومية كانت تمويل جزئيا بواسطة سندات قصيرة المدى معرب عنها بالدولار (TESOBONOS). ونظرا للعجز الكبير في الحساب الجاري، فإن النمو الاقتصادي البطيء وسعر الصرف المقيّم تقييما زائدا بوضوح، فقد بدأ المستثمرون يعربون عن القلق، خاصة عقب بعض الأحداث السياسية المزعومة للاستقرار. ولم تجر تسوية أسعار الصرف إلا بعد أن هبطت الاحتياطيات من العملات الأجنبية إلى مستوى منخفض إلى أقصى حد في أواخر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وفي أعقاب تعويم البيسو في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، أدى نقص الثقة لدى مستثمري الأوراق المالية إلى تعجيل إعادة إلى الوطن واسعة النطاق للاستثمارات المالية. في هذه الحالة، ونظرا لمستوى احتياطيات العملات الأجنبية، الذي كان أدنى بكثير من مستوى الالتزامات القصيرة الأجل - كان مجموع احتياطيات العملات الأجنبية يبلغ ٦ بلايين دولار في حين بلغت الالتزامات الأجنبية القصيرة الأجل ٧٤,٦ بليون دولار شاملة دينا مشتركا بين المصارف بمبلغ ٢٤,١ بليون دولار - واجهت الحكومة المكسيكية بسرعة نقضا حادا في السيولة.

٤٤ - أولت حكومة الولايات المتحدة اهتماما كبيرا لتطور الأزمة المكسيكية فنظمت، أولا، مجموعة من تدابير الإسعاف بقيمة ١٨ مليون دولار في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، دون تدخل مباشر من صندوق النقد الدولي. وحين لم يكف ذلك لوقف فزع المستثمرين الناجم عن استمرار تجاوز قيمة الالتزامات القصيرة الأجل الاحتياطيات من العملات الأجنبية، قادت الولايات المتحدة عملية إسعاف متكاملة بمبلغ ٥١,٨ بليون

دولار كان دور صندوق النقد الدولي فيها بارزا. وعندئذ، أصبحت مجموعة التدابير كبيرة بالقدر الكافي لكي توفر تغطية كاملة للالتزامات الديون المستحقة السداد (إذ تم تجديد الديون المشتركة بين المصارف وتسنى بذلك التغلب على الأزمة). وتمكنت المكسيك بسرعة من استعادة الوصول إلى أسواق رأس المال ومن القيام بعمليات تسديد مبكرة للقروض المقدمة من الولايات المتحدة، رغم أن ركودا شديدا تلى ذلك في عام ١٩٩٥، وصحبه انكماش مقابل لنسبة ٦ في المائة من الناتج القومي الإجمالي.

٤٥ - لقد كانت عملية الإسعاف ملحوظة من حيث أنه لم يكن هناك أي محاولة لإعادة تشكيل تركيبة الدين، وذلك على وجه الاحتمال، لأن الدين كان إلى حد بعيد في شكل سندات منتشرة على نطاق واسع فيما بين مستثمري الأوراق المالية. لقد كان سيتعذر إلى أقصى حد التعرف على الدائنين وتنظيم آلية يمكن بواسطتها التفاوض بشأن إعادة التشكيل، وكانت مشاكل فرادى المستثمرين سيستحيل التحكم فيها.

تايلند (١٩٩٧)

٤٦ - في حالة تايلند، نجمت الأزمة، جزئيا، عن حالة متدهورة للحساب الجاري، مثلما حدث في المكسيك. وكان أيضا هناك سعر ثابت قد يكون أسهم في فقدان متزايد للقدرة التنافسية، إذ أن البهت التايلندي كان مثيرا بالنسبة للدولار الذي كانت قيمته في ازدياد. وشملت الأسباب الأخرى لأوجه العجز المتزايدة بتباطؤ الطلب على الصادرات التايلندية في الأسواق الدولية، ولا سيما الصادرات الالكترونية، وارتفاع تكاليف اليد العاملة المحلية. وبالإضافة إلى ذلك كان ثمة استثمار مفرط في الأصول الاحتكارية، مثل العقارات والأسهم، مما جعل المصارف والمؤسسات المالية عرضة للتأثر بتباطؤ النشاط الاقتصادي. وكان ذلك ينم، جزئيا، عن تنظيم وإشراف غير صارمين بالقدر الكافي، لكن وكذلك عن ازدهار الائتمان الذي كثيرا ما ينزع إلى حفز هذه الاستثمارات. وقد بدأ تنامي دين القطاع الخاص في ١٩٩٣ تقريبا، حين أنشئ مرفق بانكوك المصرفي الدولي، وتواصل حتى عام ١٩٩٧ إذ انتهز الوكلاء المحليون فرصة أسعار الصرف الأجنبية المنخفضة نسبيا. وقد وفر سعر الصرف الثابت أيضا تأمينا ضمينا للمشاركين في السوق، الذين لم يروا أن ثمة أي حاجة للحد من الاقتراض الأجنبي. وقد جعل المستوى المرتفع للدين الخارجي الخاص وغير المقيد من خفض قيمة البهت خيارا مؤلما تم تجنبه إلى أن كادت الاحتياطات من العملات الأجنبية تستنفد في الدفاع عن سعر الصرف. وفي تلك الحالة، كانت قيمة الاحتياطات القابلة للاستخدام زهيدة لأن الجزء الأكبر من مجموع الاحتياطات كان ملتزما به في إطار عقود متعلقة بضرات مقبلة. وتم تعويم البهت في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٧.

٤٧ - وكما حدث في حالة المكسيك، فقد المستثمرون الثقة في الاقتصاد التايلندي وسارعوا إلى تصفية استثماراتهم وإعادتها إلى الوطن قبل حدوث عجز محتمل عن الدفع واستنفاد الاحتياطات من العملات الأجنبية. وعلى خلاف ما حدث في حالة المكسيك، التي كانت نوعا ما غير عادية والتي قامت فيها دولة عظمى بدور قيادي في توفير السيولة، قام صندوق النقد الدولي في الحالة التايلندية بأداء الدور الرئيسي في معالجة الأزمة. وفي ١ آب/أغسطس ١٩٩٧، تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على مجموعة من تدابير الإسعاف بقيمة ١٦,٧ بليون دولار، لم تكن كافية لتغطية التزامات القطاع الخاص القصيرة المدى وهي بمبلغ ٣١,٩ بليون دولار^(١٢) في نهاية ١٩٩٧ (لم يكن للقطاع العام، في الواقع، التزامات قصيرة المدى).

٤٨ - ولتسوية الأزمات، اتبعت الحكومة نهجا ذا جانبين. أولا، أعيد تشكيل القطاع المالي الذي كان له نصيب الأسد من الدين القصير الأجل للقطاع الخاص (٢٨ في المائة، أي ٢٦ بليون دولار في نهاية ١٩٩٧) فأغلقت عدة مؤسسات مفلسة (أغلقت ٥٦ من ٥٨ شركة مالية). وتم أيضا تعزيز التنظيم والإشراف. وفي نفس الوقت، وفرت الحكومة ضمانا للودائع في النظام المالي بغية تفادي أزمة في النظام ذاته. وبغية جلب التمويل الذي من شأنه أن يوفر السيولة، ومواصلة إعادة تشكيل النظام المالي، أزالَت الحكومة الحدود المفروضة على ملكية الأجانب للمؤسسات المالية التايلندية وسمحت بفترة عشر سنوات من الملكية الأجنبية بنسبة ١٠٠ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك يجري حاليا تحسين قوانين الإعسار، التي يتعذر بموجبها إلى أقصى حد على الدائنين أن يقدموا مطالباتهم، ويشمل ذلك قوانين حبس الرهن. بيد أن التقارير الصحفية الحديثة تشكك في استعداد المستثمرين الأجانب للاشتراك في ملكية المؤسسات المالية المحلية في الظروف الراهنة بدون نوع من الدعم من جانب الحكومة التايلندية^(١٣).

٤٩ - وتمثل الجانب الثاني للاستراتيجية في عدم منح القطاع الخاص غير المالي أي ضمان أو دعم مالي من القطاع العام وفي إرغامه بذلك على التفاوض مباشرة مع الدائنين بشأن إعادة تشكيل الدين. وسيسهل قانون الإعسار الجديد عملية التفاوض. أما مشكلة الدين القصير الأجل، فهي أقل حدة بالنسبة للقطاع الخاص غير المالي، إذ أن المؤسسات المالية هي التي تعاقدت بشأن القدر الأكبر من هذه الالتزامات.

٥٠ - ستكون تكلفة الحل مرتفعة جدا بالنسبة للحكومة، وذلك بسبب المصروفات التي ينطوي عليها توفير السيولة للقطاع المادي في أثناء الأزمة، وتكلفة ضمان المودوعات، وتكلفة إعادة تشكيل المؤسسات المالية الواقعة في أزمة وتجديد رأس مالها.

٥١ - وفي أثناء الأزمة، تبين أن عائقا رئيسيا للانتعاش الاقتصادي كان يتمثل في عدم توفر التمويل للتجارة. ومثلما حدث في حالتي جمهورية كوريا وإندونيسيا، كانت المصارف الدولية غير مستعدة لقبول ائتمانات التجارة المسحوبة على مصارف تايلندية لكنها كانت تمنع بشدة أيضا في القيام هي نفسها بمنح الائتمان التجاري. ولم يسمح ذلك بتمويل الاحتياجات القصيرة الأجل من رأس المال المتداول لشركات تايلندية عديدة، وهو تمويل كانت الحاجة إليه قائمة من أجل زيادة إنتاج الصادرات.

جمهورية كوريا (١٩٩٧)

٥٢ - لقد كانت حالة جمهورية كوريا، من جوانب عديدة، مماثلة لحالة تايلند: كان القدر الأكبر من دين القطاع الخاص من نصيب النظام المالي. بيد أن ذلك نجم عن القيود المفروضة على الاقتراض من الخارج من جانب القطاع الخاص غير المالي. وكان نشوء الأزمة مماثلا لما حدث في حالة تايلند كذلك. وفي التسعينات، ازدهرت بسرعة مجموعات مؤسسات الأعمال لجمهورية كوريا (CHAEPOLS) بواسطة تمويل من مصارف محلية أصبحت ذات نفوذ قوي فيها (بلغ متوسط نسبة الدين إلى الأسهم العادية زهاء ٤٠٠ في المائة في ١٩٩٧). واقترضت المصارف بصورة مكثفة في الخارج بسبب أسعار الصرف الأجنبية المغرية، وأقرضت الأموال لشركات حريفة. وحين هبطت معدلات النمو الاقتصادي في ١٩٩٦ و ١٩٩٧، كان بعض

مجموعات مؤسسات الأعمال الكورية الكبرى عاجزا عن الوفاء بالتزامات الديون وفي حالة افتقار للسيولة أو إفلاس، مما تسبب بدوره في ضغط كبير على المصارف إذ أن أكبر حُرُفَاء تلك المصارف لم يعودوا قادرين على الوفاء بالتزاماتهم. ونتيجة لتزايد القروض التي توقفت خدماتها وتدهور الوضع المالي للمصارف المحلية، ازداد إعراض المصارف الدائنة الأجنبية في أثناء ١٩٩٧ عن تجديد القروض القصيرة الأجل المشتركة بين المصارف. وأصبحت العملات الأجنبية نادرة وظهرت مشكلة سيولة، مما أدى بالحكومة إلى إضفاء طابع تحرري على القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية وتسهيل وصول الشركات المحلية غير المالية إلى الائتمان الأجنبي.

٥٣ - وفي ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، تم عقد اتفاق احتياطي لصندوق النقد الدولي سجلت قيمته رقما قياسيا إذ بلغت ٢١ بليون دولار وشكّل جزءا من مجموعة تدابير إسعاف دولية بمبلغ ٦٠ بليون دولار. وبما أن مجموع الالتزامات القصيرة الأجل كان يُقدّر بمبلغ ٦٨,٤ بليون دولار^(١٤)، فإن مجموعة التدابير قد غطت بالتالي ٨٨ في المائة من تلك الالتزامات. وبسبب النقص الحاد في العملات الأجنبية واحتمال ظهور حالة عجز عن الدفع، تم صرف بعض الأموال فورا عقب الاتفاق على مجموعة التدابير. إن مدى استئناس سياسات الائتمان المتشددة وأسعار الصرف المرتفعة في حالة جمهورية كوريا، نظرا لدرجة النفوذ المرتفعة التي تتمتع بها شركاتها الخاصة، يتجاوز نطاق هذا التقرير. ويكفي القول بأن أسئلة عديدة طُرحت في هذا الصدد. وتم في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ تعويم الوون الكوري. وفي ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، أنشأ صندوق النقد الدولي مرفق الاحتياطي التكميلي، وفي ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، نظم بسرعة التمويل لجمهورية كوريا عن طريق آلية الدفع الأسرع هذه بغية تضاوي عجز جمهورية كوريا الوشيك عن دفع مستحقات الدين. وقد صُمم مرفق الاحتياطي التكميلي لتوفير مساعدة مالية بسرعة للبلدان التي تواجه صعوبات في مجال المدفوعات الخارجية بسبب احتياجات كبيرة للتمويل القصير الأجل نتيجة لفقدان مفاجئ لثقة الأسواق.

٥٤ - توخّى النهج الكوري لتسوية أزمة الدين القصير الأجل النهج المتبع في أثناء أزمة الثمانينات. اجتمع فريق تفاوض كوري بلجنة التوجيه للمصارف الدائنة الدولية من أجل التفاوض بشأن إعادة تشكيل الدين القصير الأجل. وتم التوصل لاتفاق مؤقت مع بعض المصارف الدائنة في ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ لتجديد بعض القروض القصيرة الأجل، ثم في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ تم التوصل إلى اتفاق عام مع مجموعة تتألف من ١٣ مصرفا من كبار المصارف الدائنة الدولية بشأن خطة لتحويل آجال استحقاق زهاء ٢٤ بليون دولار من القروض القصيرة الأجل (غير شاملة الائتمان التجاري) إلى قروض أطول أجلا. ووافقت تلك المصارف أيضا على مواصلة تجديد القروض القائمة إلى حين يتم الاتفاق على جميع التفاصيل. وكان من المقرر أن يتم إكمال اتفاقات إعادة التمويل بحلول شهر آذار/ مارس ١٩٩٨، على أن تكون موافقة الدائنين طوعية. ولدى حلول أجل ١٧ آذار/ مارس ١٩٩٨ المقرر للاتفاقات المتعلقة بإعادة تمويل الدين القصير الأجل، كان قد تم الاتفاق على إعادة التشكيل مع ١٣٤ مصرفا من ٣٢ بلدا، ويغطي هذا الاتفاق مجموع ٢١,٩ بليون دولار تم تحويلها إلى قروض ذات آجال استحقاق تتراوح بين سنة واحدة وثلاث سنوات. وقد خفّض ذلك العنصر القصير الأجل لمجموع الدين من ٤٤ في المائة من الدين الكلي في نهاية

١٩٩٧ إلى ٣٠ في المائة في نهاية آذار/ مارس ١٩٩٨. وكجزء من الاتفاق، أصدرت الحكومة سندات لتغطية ضمان القروض المعاد تمويلها. وتابعت الحكومة إعادة تشكيل الدين بإصدار تعليمات إلى المصارف بأن تتخذ ترتيبات لإعادة تشكيل الشركات المدينة التي تمر بأزمة.

٥٥ - ستكون تكاليف تسوية أزمة الدين مرتفعة بالنسبة لحكومة الجمهورية الكورية، إذ أنها تشتمل على ضمان القروض المعاد تمويلها وتكلفة إعادة تشكيل القطاع المالي وتجديد رأس مال المؤسسات المالية. وقد قامت الحكومة، في وقت ما، بضمان مودوعات القطاع المالي، ويمكن أن يتبين أن تكلفة ذلك مرتفعة أيضاً. وكما حدث في حالة تايلند، فإن عدم توفر الائتمان لقطاع التجارة زاد من صعوبة الانتعاش بسبب عدم توفر رأس المال اللازم لتمويل الإنتاج المعجل للصادرات.

إندونيسيا (١٩٩٧)

٥٦ - تنطوي الحالة الاندونيسية على بعض أوجه التشابه مع أزمة الدين لكل من تايلند وجمهورية كوريا، ولو أن حدوث الأزمة يمكن أن يعزى بقدر كبير إلى آثار العدوى، إذ أن الحالة في هذا البلد في وقت اندلاع الأزمة كانت قائمة على أسس تقليدية بدت سليمة إلى حد بعيد. بيد أن نقائص هامة كانت موجودة في تنظيم اشتغال النظام المالي وفي الإشراف عليه ونجم عنها، كما حدث في تايلند وجمهورية كوريا، وحولت الأزمة المالية إلى أزمة في الاقتصاد ككل. ومؤشرات الدين في الحالة الاندونيسية أسوأ بقدر هام مما هي عليه في الحالات الأخرى، الأمر الذي يشير احتمال أن الأزمة قد تشكل الآن حالة إفلاس أكثر من كونها مشكلة سيولة.

٥٧ - وعقب تعويم البهت التايلندي في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٧، واجهت اندونيسيا (وعدد من البلدان الأخرى في المنطقة) ضغطاً على عملتها. ونتيجة لذلك، تم تعويم الروبية في ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٧. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، تم التوصل إلى اتفاق بشأن مجموعة من تدابير الإسعاف بقيمة ٣٨ بليون دولار، شملت ترتيباً احتياطياً بمبلغ ١٠,١٤ بليون دولار وضعه صندوق النقد الدولي. ويقدر الدين القصير الأجل للقطاع الخاص الاندونيسي بزهاء ٨٠ بليون دولار^(٥)، وهكذا فإن مجموعة تدابير الإسعاف غطت ٤٨ في المائة تقريباً من الدين القصير الأجل للقطاع الخاص.

٥٨ - بيد أنه لم يتم التقيد بصرامة باتفاق صندوق النقد الدولي، وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، أبرم اتفاق منقح. وفي هذه المرة أيضاً، لم ينفذ البرنامج بدقة رغم أن عدداً هاماً من التدابير المتفق عليها قد اتخذت. وقد انتقد البرنامج كلاهما لأنهما تجاهلا الحاجة إلى تسوية أزمة الدين. وفي الحقيقة، فنظراً لمؤشرات الدين المفزعة بخصوص إندونيسيا، فإن من المرجح أن الاستقرار الاقتصادي لم يصبح ممكناً بدون اتفاق لإعادة تشكيل الدين. وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي، شرعت الحكومة في بذل جهود لاستنباط تسوية لأزمة الدين. وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، ذكر مسؤول إندونيسي سام أن عدة شركات سوف تحتاج إلى "توقف مؤقت" في خدمة دينها الخارجي، مشيراً بذلك تخوفات من تأجيل محتمل لدفع الديون الإندونيسية. وفي نهاية الأمر، لم يصدر أي قرار رسمي بالتأجيل. وفي ٩ آذار/ مارس ١٩٩٨، حذّر مدير

صندوق النقد الدولي من الخطر الذي سيتهدد برنامج الإسعاف إن لم يتم التقيد بأكثر دقة باتفاق ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ في مستقبل قريب. وبدأت مفاوضات مطولة مع صندوق النقد الدولي بشأن اتفاق منقح يتضمن أحكاماً تتعلق بمعالجة الحكومة لأزمة الدين. وتم أخيراً في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨، إبرام مذكرة إضافية لاتفاق ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ مع صندوق النقد الدولي، وبحلول ذلك التاريخ تم الاتفاق إلى حد بعيد على إطار العمل المتعلق بالاتفاق بشأن إعادة تشكيل الدين، وذلك بين فريق تفاوض إندونيسي ولجنة توجيه المصارف الدائنة، مع قيام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتقديم مساهمة في المفاوضات.

٥٩ - وبحلول ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٨، كان الإطار للتفاوض بشأن إعادة تشكيل الدين قد اتخذ شكلاً شديداً الشبه بالخطة التي وضعتها المكسيك كجزء من الحل التفاوضي مع مصارفها الدائنة في ١٩٨٢. وتم التوصل أخيراً إلى اتفاق في حزيران/يونيه ١٩٩٨ بشأن إعادة تشكيل الدين المشترك بين المصارف، وديون الشركات، والائتمانات التجارية. وبدأ نفاذ الخطة اعتباراً من ١ آب/أغسطس ١٩٩٨، وهي تتمحور حول مؤسسة جديدة، هي وكالة إعادة تشكيل الديون الإندونيسية. وستعمل هذه الوكالة كوسيط وستؤمن إمدادات من العملات الأجنبية للشركات الخاصة التي تشترك في الخطة. وستدفع الشركات بالعملية المحلية إلى تلك الوكالة ما يقابل القيمة الدولارية لديونها القصير الأجل وفقاً لسعر صرف محدد بصورة مسبقة، وستقوم الوكالة بالدفع إلى المصرف الدائن بالدولارات. ولن تقدم الوكالة تلك الخدمة إلا إذا قام الدائنون بتحويل القروض القصيرة الأجل للشركات إلى قروض تتراوح آجال استحقاق دفعها بين سنة واحدة وأربع سنوات. ومشاركة المؤسسات المدنية طوعية وتقتضي التفاوض بين الشركة المدينة ودائنيها. وكجزء من الاتفاق، وعدت المصارف الدائنة بالإبقاء على التمويل التجاري للشركات الإندونيسية عند المستويات التي كانت قائمة في نهاية نيسان/أبريل ١٩٩٨. وكانت المصارف الإندونيسية مطالبة بتسديد كل الديون التي فات تاريخ استحقاق سدادها، في خلال شهر حزيران/يونيه ١٩٩٨ (وهي تقدر بمبلغ يصل إلى ٤,٥ بليون دولار). وسيضمن مصرف إندونيسيا كلا من القروض المعاد تمويلها وخطوط الائتمان التجاري الجديدة. ووفقاً لأحد التقارير، يحتمل أن يغطي الاتفاق ٨٠ بليون دولار من ديون القطاع الخاص.

٦٠ - وفي وقت لاحق من عام ١٩٩٨، وافق مانحو إندونيسيا الدوليون في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٨، استجابة للاضطرابات الاقتصادية المتواصلة، على تقديم مبلغ ٧,٩ بليون دولار الذي لم يسبق له مثيل، في شكل معونة في خلال عام ١٩٩٨. وقد تلت إعلانات التبرع هذه مجموعة إجراءات إضافية بمبلغ ٦,٣ بليون دولار لصندوق النقد الدولي شملت، حسب ما تم الإبلاغ عنه إعادة جدولة طوعية و "غير رسمية" للدين الرسمي قام بها نادي باريس^(١٦).

٦١ - وكما حدث في حالتي تايلند وجمهورية كوريا، فقد كان لتلاشي التمويل التجاري تأثير سلبي على عملية التكيف والانتعاش. ومن الملحوظ أن الاتفاق تضمن أحكاماً متصلة بتوفير التمويل التجاري.

٦٢ - ستكون تكلفة أزمة الدين مرتفعة بالنسبة للحكومة، وستشمل الضمان المقدم بموجب خطة الوكالة الإندونيسية لإعادة تشكيل الدين، فضلاً عن تكلفة توفير السيولة للنظام المصرفي وإعادة تشكيل القطاع

المالي وتجديد رأس مال المؤسسات المالية. وفي آذار/ مارس ١٩٩٨، قدر المحللون أن تجديد رأس مال القطاع المصرفي وحده سوف يكلف ما يزيد عن ٢٠ بليون دولار.

رابعاً - الاستنتاجات في مجال السياسات الدولية

٦٣ - إن الدين بصدد العودة حالياً على جدول الأعمال الدولي بوصفه مشكلة فائقة الخطورة. ومن مصادر القلق بالنسبة للمجتمع الدولي بطء عملية تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية، وتواتر حدوث الأزمات المالية التي تؤثر في البلدان المتوسطة الدخل عقب إدماجها السريع في الأسواق المالية العالمية. وقد تم التقدم بمقترح لإنشاء لجنة مستقلة، تعيّن بموجب اتفاق بين الدائنين والمدينين لتقييم استدامة ديون البلدان النامية^(٧). ويتمثل أحد العوامل المؤدية للفشل الظاهر في معالجة مشاكل الدين بطريقة سريعة في عدم كفاية مستوى التمويل لتخفيض الديون أو لمجموعات إجراءات الإسعاف المتعلقة بالديون.

٦٤ - وكما يمكن أن يتبيّن من المناقشة أعلاه، يظل صندوق النقد الدولي محور النهج الدولية لمعالجة مسألة الديون، سواء في إطار نادي باريس أو نادي لندن أو مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية أو مجموعات تدابير الإسعاف الحديثة الخاصة بديون البلدان المتوسطة الدخل. وليس من المرجح أن تتغير تلك الحالة في مستقبل منظور إذ أن مجتمع الدائنين الدوليين يعلّق أهمية على الدور الذي يؤديه صندوق النقد الدولي في مجالين اثنين:

(أ) منع سلوك يشكل مخاطر معنوية من جانب البلدان المدينة، وذلك بفرض ورصد برامج تكيف على تلك البلدان؛

(ب) تعبئة التمويل اللازم (وكثيراً ما يتم ذلك بدعم من البلدان الدائنة الرئيسية وبمساهمات منها).

٦٥ - قد يجنح هذا النهج إلى التحكم أكثر مما ينبغي في البلدان المدينة وإلى عدم تمكينها من الإدلاء برأيها في تحديد هدف الاستدامة لديونها. وفضلاً عن ذلك يفرض هذا النهج عبئاً مفرطاً على القطاع الرسمي في توفير أموال الكفالة للدائنين من القطاع الخاص، دون إشراك هؤلاء الدائنين في ترتيب منصف لتقاسم الأعباء.

ألف - مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية

٦٦ - من الأمور المثيرة للقلق أن عملية تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية بطيء جداً: مرت سنتان منذ بدء المبادرة، ومع ذلك لم يستفد سوى بلد واحد (أوغندا) من الإمكانية الكاملة لتخفيف الديون المنصوص عليها في المبادرة. ويبدو من الجدول الزمني للتنفيذ أن ثلاثة بلدان، على أقصى تقدير، سيُنظر فيها كل سنة. وقد يعزى بطء العملية إلى عاملين:

(أ) عدم توفر تمويل كاف لتسوية سريعة للحالات التي تبيّنت أهليتها؛

(ب) تعقد العملية ذاتها، بمنهجيتها المعقدة لتحديد استدامة الدين ولاستنباط إطار لتقاسم الأعباء فيما بين الدائنين.

٦٧ - وبغية تعجيل تنفيذ المبادرة، وإشراك جميع البلدان الفقيرة المؤهلة في عملية المبادرة بحلول عام ٢٠٠٠، على نحو ما تدعو إليه "ولاية موريشيوس"، يُقترح:

(أ) تبسيط تحليل استدامة الدين^(١٨) وإشراك المدينين إشراكاً تاماً في تحديد معايير الاستدامة (ملكية المدينين لتحليل استدامة الدين)؛

(ب) تقصير فترة التنفيذ لفرادى البلدان: ينبغي تقصير الفترة الفاصلة بين نقطة القرار (نهاية برنامج مرفق التكيف الهيكلي المعزز الأول) ونقطة الإكمال، لكي تصبح سنة واحدة؛

(ج) أن يعبئ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قدرًا كافياً من الأموال بغية تأمين الاستعراض السريع لجميع البلدان الفقيرة الشديدة المديونية المؤهلة بحلول عام ٢٠٠٠، مما قد ينطوي على بيع جزء من ممتلكات صندوق النقد الدولي من الذهب؛

(د) أن يزيد المانحون الثنائيون مساهماتهم في الصندوق الاستثماري للبلدان الفقيرة الشديدة المديونية بغية السماح بمعالجة ديون المؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى، ولا سيما مصرف التنمية الأفريقي، بصورة ملائمة؛

(هـ) أن يجري، بخصوص أفقر البلدان ضمن البلدان الفقيرة الشديدة المديونية، النظر على أساس الاستعجال في اتخاذ إجراءات أكثر جرأة، بما فيها تحويل كل الديون الثنائية الرسمية المتبقية إلى قروض وتصفية كامل الديون المتبقية إذا لزم الأمر (انظر A/52/871-S/1998/318).

باء - محاولات معالجة الدين للبلدان المتوسطة الدخل

٦٨ - إن الحدوث المتكرر للأزمات المالية في البلدان النامية يشكل مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي. ومن الواضح أن درجة التمويل الرسمي الذي يصرف حالياً للاستجابة لأزمات الدين قد ارتفعت بسرعة وتوشك أن تصبح غير مستدامة. وقد أثار حجم مجموعات تدابير الاسعاف المالي في حد ذاته، والعدوى السريعة لأزمات السيولة، شكاً في قدرة صندوق النقد الدولي على تعبئة الأموال لحالات الطوارئ بالحجم الذي تحتاجه البلدان المنكوبة. وكما لاحظ السيد روبرت روبن وزير خزانة الولايات المتحدة، فإن عالماً تتدفق فيه آلاف بلايين الدولارات عبر الأسواق الدولية في كل يوم، لا يمكن أن يتوفر فيه، بكل بساطة، تمويل رسمي كاف للتصدي للأزمات التي يمكن أن تحدث^(٩).

٦٩ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك قلقاً من خطر أن تنشئ استراتيجية الكفالة الحالية مخاطر معنوية، وذلك على الأقل بالنسبة لبعض المقرضين الذين لم يرغموا على تحمل المخاطر الكاملة التي تتعرض لها الاستثمارات التي منحوها. ويمكن أن يجعل تقديم المساعدة المالية الرسمية الدائنين والمستثمرين في حمى من نتائج القرارات الخاطئة وأن يزرع بذور الأزمات في المستقبل. وتم حديثاً الإعراب عن الحاجة إلى إشراك الدائنين من القطاع الخاص إشراكاً أكمل في تقاسم العبء الذي تنطوي عليه هذه الأزمات، وذلك في تقرير وزراء مالية مجموعة الـ ٨ إلى رؤساء الدول المشاركين في مؤتمر قمة برمنغهام في أيار/ مايو ١٩٩٨، كما أعرب عن ذلك مدير صندوق النقد الدولي ووزير خزانة الولايات المتحدة.

٧٠ - لاحظ تقرير مجموعة الـ ٨ أنه ستكون ثمة حاجة ملحة دائماً، في حالة حدوث أزمة، إلى العمل بسرعة لتحقيق استقرار الحالة، وأنه يجب إيجاد طرق يمكن أن يتم بها القيام بذلك دون ضمان ضمني للديون المستحقة للقطاع الخاص.

٧١ - وقدمت اقتراحات عديدة لاستنباط أطر دولية تقوم على أساس عدد قليل من المبادئ ومن شأنها أن:

(أ) تسمح للمدين بمهلة زمنية في حين يكون بصدد إعادة تشكيل اقتصاده؛

(ب) تتيح تمويلاً مؤقتاً (ولا سيما التمويل التجاري)؛

(ج) تؤمّن تقاسماً منصفاً للأعباء مع الدائنين من القطاع الخاص؛

(د) تؤدي إلى إعادة تفاوض طويلة الأجل ومنتظمة بشأن الديون.

٧٢ - قُدمت حجج تدعو إلى أن يتم على الصعيد الدولي تطبيق إجراءات الإعسار التي كثيرا ما تنطبق على المؤسسات على المستوى القطري^(٣٠). وتخدم تلك الإجراءات هدفين اقتصاديين^(٣١). أولا، من خلال تحديد قواعد بصورة مسبقة لتوزيع مدفوعات جزئية أو مرجأة بخصوص مطالبات ديون غير موفى بها على فئات مختلفة من الدائنين، تقلل تلك الإجراءات من عدم التيقن ومن المخاطر المعنوية. ثانيا، من خلال منح المدين حماية مؤقتة من دائنيه وإمكانية الوصول إلى تمويل مؤقت، تُمكن إجراءات الإعسار المؤسسة التي تتجاوز قيمتها الفعلية قيمتها المحددة لأغراض الإعسار من مواصلة العمل.

٧٣ - لقد تم بصورة عامة، وعلى أسس عديدة، رفض المقترح الداعي إلى إنشاء محكمة إعسار دولية للمدنيين السياديين تكون لها سلطة أن تعلن تجميد الحالة وأن تتفاوض بشأن إعادة تشكيل الديون، وتعزز التكيف من جانب البلد المدين، وتنظم شروط التسوية وتوفر تمويلا مؤقتا^{(٣٢)(٣٣)}. أولا، لن يكون الدائنون من القطاع الخاص راغبين في التخلي عن حقهم في اللجوء إلى المحاكم الوطنية. ثانيا، يمكن أن يُفزع إنشاء محكمة دولية للدائنين وأن يرفع تكلفة الاقتراض بالنسبة للبلدان النامية. ثالثا، يمكن أن تحل المحاكم الوطنية مكان إدارة شركة ما ويمكن أن تصدر أصولها؛ لا يمكن ولا يجوز تطبيق تلك الجزاءات على حكومات ذات سيادة.

٧٤ - وقد توجّه الاهتمام، بالأحرى، إلى استنباط آليات عملية بقدر أكبر يشارك فيها الدائنون من القطاع الخاص وتمكن المدنيين من الحصول على مهلة زمنية من خلال إعلان تجميد حالة الدين، في حين يحتفظون بإمكانية الوصول إلى التمويل المؤقت. ومن شأن هذه الآلية أن تنطوي على إقراض أكثر فاعلية يقوم به صندوق النقد الدولي رغم وجود متأخرات، وعلى إمكانية أن يستعمل المدنيون المادة ثامنا - ٢ (ب) لصندوق النقد الدولي لتعليق المدفوعات وفرض ضوابط على تحويل العملات، وهو ما من شأنه أن يتصدى للمبادئ الثلاثة الأولى المذكورة أعلاه.

٧٥ - يلاحظ تقرير مجموعة الـ ١٠ المذكور آنفا أن المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه جميع العقود هو أن الشروط والاشتراطات يجب الوفاء بها بالكامل وفي حينها، وهو يؤيد ذلك المبدأ بقوة؛ ويقر في الوقت ذاته بأنه، في حالات استثنائية معينة، يجوز أن يكون تعليق مدفوعات الدين جزءا من عملية لتسوية الأزمة وأن عمليات التعليق المؤقتة للدفع طريقة لكسب الوقت حين تحدث أزمة.

٧٦ - ويلاحظ التقرير أيضا أنه يجب الإقرار بأنه، إذا شمل تعليق المدفوعات التزامات القطاع الخاص، فقد يتطلب ذلك استخدام ضوابط رسمية أو غير رسمية لصرف العملات. والهدف من اللجوء إلى هذه الضوابط هو التقليل من "المسارعة إلى الخروج" من جانب أصحاب المطالبات، بمن فيهم أصحاب المطالبات المحليون، الذين أصبحوا يعتقدون أن تعليق المدفوعات المتصلة بمطالباتهم يمكن أن يحدث قريبا.

٧٧ - وثمة حاجة إلى إطار رسمي ما لمنع المخاطر المعنوية المتصلة بسلوك المدينين وللسماع بعمليات تعليق المدفوعات التي تكون جزءاً من عملية لإعادة التفاوض في إطار التعاون وعدم المجابهة بين المدينين والدائنين^(٧٣). ولا توجد وسائل غير رسمية للموافقة صراحة على قرارات المدينين السياديين بتعليق المدفوعات. بيد أنه يبدو أن هناك بعض الاتفاق في وجهات النظر بأن سياسة الإقراض رغم وجود متأخرات تتيح بصورة كامنة لصندوق النقد الدولي والمجتمع الرسمي فرصة للتحكم في الأزمات من خلال إبداء الثقة في سياسات البلد المدين وفي احتمالات مستقبله الطويلة الأجل. ويوصي تقرير مجموعة الـ ١٠ بتوسيع نطاق تطبيق تلك السياسة، مع البقاء على وعي بضرورة توخي الحذر والإبقاء على مشروعية صارمة.

٧٨ - يشترط صندوق النقد الدولي بصورة عادية، حالياً، أن تكون جميع متأخرات المدينين قد سويت أو أن يكون التوصل إلى اتفاق وشيكا بخصوص تصفية المتأخرات، قبل أن يجري صرف الأموال. ويضع الصندوق شروطاً لاستعداده إلى الإقراض رغم وجود متأخرات، أي أن الصندوق يواصل توفير التمويل للبلدان حتى لو كانت تلك البلدان متأخرة في تسديد الديون لبعض الدائنين من القطاع الخاص، بحيث أن البلد يجب أن ينفذ خطة للتكيف والإصلاح ويجب أن يسعى بنية صادقة للتوصل إلى إعادة تشكيل متفاوض بشأنها مع الدائنين. ومن شأن هذا الترتيب أن يشرك الدائنين من القطاع الخاص في التفاوض بشأن شروط لإعادة التشكيل: يمكن أن يحسن توفير الدعم المالي من جانب الصندوق الموقف التفاوضي للمدين، ويمكنه، بالتكامل مع برنامج التكيف، أن يشعر الدائنين الذين لم تسدد لهم المدفوعات بأن أفضل طريقة لخدمة مصالحهم هي التوصل بسرعة إلى اتفاق مع المدين. وفي الوقت ذاته، سوف يخفض تعليق المدفوعات الاحتياجات الفورية من العملات الأجنبية ويخفض بصورة هائلة حجم مجموعة تدابير الإسعاف. وينبغي أيضاً أن يستخدم صندوق النقد الدولي آلية صرف أكثر سرعة لتوفير رأس المال المتداول (تمويل التجارة) الذي سيلزم لكي يعمل البلد في إطار ذلك السيناريو.

٧٩ - ويمكن أن تجرى إعادة التفاوض الطويل الأجل بشأن الدين المستحق للمصارف التجارية في إطار نادي لندن. وينبغي النظر في إمكانية أن تشمل فائدة تخفيضات الديون في إطار خطة برادي "المدينين الجدد".

٨٠ - وفي حالة السندات، لا يوجد أي إطار لإعادة التفاوض المنظّمة بشأن هذه الضمانات للديون. إن مقترح مجموعة الـ ١٠ بإدراج أحكام خاصة في عقود الديون للسماح بالتمثيل الجماعي للدائنين، وبقيام أغلبية محددة بالتصويت على تعديل أحكام العقد، وبفرض تقاسم العائدات من عمليات تسديد الديون، جديدة بأن يُنظر فيها بعناية. ورغم أن تلك الاقتراحات تثير عدداً من الانشغالات التي ينبغي النظر فيها، فهي تبدو أنها توفر وسيلة معقولة وعملية لتسهيل المناقشة بين الدائنين والمدينين عقب اندلاع أزمة مالية، حين يمثل أصحاب السندات أغلبية المجموعة الدائنة. بيد أنه، على نحو ما لوحظ، سيتعين تطبيق إدراج هذه الأحكام بصورة متسقة على البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء بغية تفادي إعطاء انطباع سلبي الذي قد ينشأ عن إدراجها في ظروف أخرى^{(٧٤)(٧١)}.

الحواشي

- (١) من المسلم به عامة أن نسبة الديون إلى الصادرات التي تتجاوز ٢٠٠ في المائة ونسبة خدمة الديون إلى الصادرات التي تتجاوز ٢٠ في المائة تنبئ بمشاكل مديونية خطيرة.
- (٢) يستند تحليل البلدان الآسيوية الخمسة وبلدان أمريكا اللاتينية الخمسة، في هذا الفرع، إلى البيانات المتاحة التي نشرها مصرف ج. ب. مورغان في نشرة الأسواق المالية العالمية، بالشكل الذي استنسخت به في الجدول ٢ أدناه. وليست هذه البيانات بالضرورة قابلة للمقارنة مع بيانات البنك الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بالديون القصيرة الأجل. ولا تشمل بيانات البنك الدولي جمهورية كوريا كما لا تشير إلى تقديرات عام ١٩٩٧ بالنسبة لفرادى البلدان. ولذا، تستخدم تقديرات مصرف ج. ب. مورغان، هنا، نظراً لأنها تبين مجموعة متساوقة من البيانات يمكن استخدامها لأغراض التحليل المقارن لعشر بلدان.
- (٣) لمزيد من الدقة يمثل رقم احتياطات النقد الأجنبي ذي الصلة مبلغ احتياطات النقد الأجنبي الحر، فيما عدا الالتزامات الناجمة عن معاملات سوق النقد الآجل.
- (٤) يؤيد الدائنون في نادي باريس في أغلب الأحوال شروط إعادة الجدولة التي تفترضها الإسقاطات المالية لصندوق النقد الدولي، وهو ما يترك للدولة المدينة مساحة تفاوض ضئيلة للغاية مع دائني نادي باريس عند اجتماعها بهم.
- (٥) لفت الأونكتاد في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٥ انتباه المجتمع الدولي للعبء الثقيل للديون المتعددة الأطراف؛ انظر الأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٣ و ١٩٩٥.
- (٦) للاطلاع على سرد وافٍ لاستراتيجيات الديون في الثمانينات انظر تقرير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعنون: "أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: خيارات تخفيض عبء المديونية"، ١٩٩٠.
- (٧) يقدر صندوق النقد الدولي أن البلدان متوسطة الدخل التي خرجت من نادي باريس أحرزت تقدماً مهماً في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والإصلاحات الهيكلية عزز سبيل وصولها إلى التمويل الأجنبي الخاص؛ انظر صندوق النقد الدولي، التمويل الرسمي في البلدان النامية، ١٩٩٨، الجدول ١٤، الصفحة ٣١.
- (٨) البلدان الأحد عشر التي تلقت معاملة تتعلق بمجموع المديونية هي مصر وبولندا في عام ١٩٩١ (بتخفيض للديون بنسبة ٥٠ في المائة بالقيم السارية)؛ وأوغندا وبوليفيا في عام ١٩٩٥ (بتخفيض للديون بنسبة أولية قدرها ٦٧ في المائة رفعت فيما بعد إلى ٨٠ في المائة في عام ١٩٩٨)؛ بنن وبوركينا فاسو وغيانا ومالي في عام ١٩٩٦ (بنسبة تخفيض ٦٧ في المائة)؛ وبورو (وَقَّع اتفاق في عام ١٩٩٦، على أن يعاد تحديد مجموع الدين في عام ١٩٩٩)؛ الاتحاد الروسي (وَقَّع اتفاق في عام ١٩٩٧ على أن يعاد تحديد مجموع الدين في عام ١٩٩٩)؛ والسنگال في عام ١٩٩٨ (بنسبة تخفيض ٦٧ في المائة).

الحواشي (تابع)

(٩) للاطلاع على وصف مفصّل لمبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية انظر بوت و ك. ثغي: "تخفيف مديونية البلدان محدودة الدخل ومبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية"، ورقة عمل لصندوق النقد الدولي، WP/97/24 (واشنطن العاصمة، آذار/ مارس ١٩٩٧).

(١٠) للاطلاع على نقد لمفاهيم الاستدامة في خدمة الدين المستخدمة في مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية انظر، الأونكتاد، أقل البلدان نمواً، تقرير عام ١٩٩٧، الصفحة ٣٤.

(١١) يعتمد هذا الجزء على تقرير البنك الدولي المعنون: "تمويل التنمية العالمية، ١٩٩٨" التذييل ٣، "إعادة هيكلة الديون التجارية"، الصفحات ٨٣-١٠٢.

(١٢) ورد هذا التقدير للدين القصير الأجل في الصحافة، وهو مختلف عن قيمة الدين القصير الأجل الذي أبلغ عنه مصرف ج. ب. مرغن (انظر الجدول ٢) والذي يظهر مبلغ ٢٨,٦ بليون دولار؛ وتتم الفوارق بين التقديرات عن الصعوبات في جمع معلومات صحيحة عن الدين القصير الأجل.

(١٣) انظر "Thailand prepares 'drastic measures' to prop up banks", Financial Times, 3 August 1998; and "Thai bail-out plan seeks to lure foreign investors", Financial Times, 6 August 1998.

(١٤) ورد هذا التقدير للدين القصير الأجل في الصحافة وهو مختلف عن مبلغ ٥٢,٨ بليون دولار الذي قدره مصرف ج. ب. مرغن (انظر الجدول ٢). وتنطبق هنا الملاحظة الواردة في الحاشية ١٢. وقد كان القدر الحقيقي لدين جمهورية كوريا القصير الأجل في نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ موضع تشكك. وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ أعلنت سلطات جمهورية كوريا أن الرقم الفعلي كان يبلغ ١٠٠ بليون دولار. وفي تلك الحالة، فقد غطت مجموعة تدابير الإسعاف زهاء ٦٠ في المائة من الدين الخارجي القصير الأجل.

(١٥) يمثل هذا المبلغ التقدير الحالي للدين القصير الأجل على نحو ما ورد في الصحافة؛ وهو مختلف بصورة ملحوظة عن تقدير ٣٦,٨ بليون دولار الذي أظهره مصرف ج. ب. مرغن (انظر الجدول ٢).

(١٦) انظر "Indonesia on track for debt rescheduling", Financial Times, 23 July 1998; Donors agree "\$7.9 billion more for Indonesia", Financial Times, 31 July 1998.

(١٧) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٨، سيصدر قريباً.

(١٨) انظر "Proposals to simplify debt sustainability criteria by using the debt stock concept instead of the present value concept and by using simple debt service ratios have been made in UNCTAD, Trade and Development Report 1977, Box 3, p.50.

الحواشي (تابع)

(١٩) انظر Statement by United States Treasury Secretary to IMF Interim Committee, Treasury News, 16 April 1998.

(٢٠) يتضمن تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٨" الذي سيصدر قريباً مناقشة بشأن إمكانية تطبيق إجراءات ومبادئ الإعسار على تسويات الديون الدولية.

(٢١) تقرير مجموعة الـ ١٠ عن تسوية أزمات السيولة للدول ذات السيادة الصادر في أيار/مايو ١٩٩٦، قد ناقش أيضاً خيارات عديدة للتسوية المنظمة لتسويات الديون.

(٢٢) انظر Peter B. Kenen, Lawrence H. Summers, William R. Cline, Barry Eichengreen, Richard Portes, Arminio Fraga and Morris Goldstein, "From Halifax to Lyon: What has been done about crisis management?", Essays in International Finance, No.200 (Princeton University, October 1996).

(٢٣) يجري أحيانا التمييز بين قرارات التعليق الانفرادي للدفع من جانب المدينين وتلك التي تتخذ بموافقة صريحة أو ضمنية من الدائنين.

(٢٤) انظر "MANAGING THE NEW MEXICO" بقلم RICHARD و BARRY EICHENGREEN PORTES، منشورات B. Keren et al، المرجع المذكور.

الجدول ١

**الدين الخارجي للبلدان النامية ١٩٩٧-١٩٩٦
(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)**

الدين التصنيف الأجل / الاحتياطيات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات	مجموع الدين/الصادرات
---	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------	----------------------

المصدر: البنك الدولي، تمويل التنمية العالمية، ١٩٩٨.

(أ) تشمل شرقي آسيا وجنوب آسيا والمحيط الهادئ.

تشمل أفريقيا جنوب الصحراء وتونس والجزائر والمغرب.

३३

(د) تشمل استخدام الائتمان صندوق النقد الدولي.

الديون الخارجية لخمسة بلدان آسيوية وخمسة بلدان من أمريكا اللاتينية متوسطة الدخل
(١٩٩٧-١٩٩٦)

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

التاليين	١٩٩٦	١٩٩٧
	١٩٩٧	*
المجموع الكلي للديون	٥٠,١	٥٢,٣
الدين الطويل الأجل	٣٧,٥	٣٩,٧
الدين القصير الأجل	١٢,٦	١٢,٦
مؤشرات الدين (نسبة مئوية)		
الدين الخارجي/الناجح	٥٧	٦٢
الدين الإجمالي		
الدين الخارجي/الناجح	١١٨	١٠٤
الصادرات	٦	٦
الدين القصير الأجل/الاحتياطي	١٧٣	

ماليزيا	١٩٩٦	١٩٩٧
	١٩٩٧	*
المجموع الكلي للديون	٤٢	٤٤,٧
الدين الطويل الأجل	٣٠,٨	٣١,٩
الدين القصير الأجل	١١,٢	١٢,٨
مؤشرات الدين (نسبة مئوية)		
الدين الخارجي/الناجح	٤٠	٤٢
الدين الإجمالي		
الدين الخارجي/الناجح	٤٥	٤٥
الصادرات	١	٢
الدين القصير الأجل/الاحتياطي	٤١	٥٩

تايلند	١٩٩٦	١٩٩٧
	١٩٩٧	*
المجموع الكلي للديون	٩٨,٦	٩٥,٢
الدين الطويل الأجل	٦٠,٦	٦٦,٦
الدين القصير الأجل	٣٨	٢٨,٦
مؤشرات الدين (نسبة مئوية)		
الدين الخارجي/الناجح	٥١	٦٢
الدين الإجمالي		
الدين الخارجي/الناجح	١٢٤	١١٦
الصادرات	٧	٧
الدين القصير الأجل/الاحتياطي	١٠١	١٠٩

جمهورية كوريا	١٩٩٦	١٩٩٧
	١٩٩٧	*
المجموع الكلي للديون	١٤٦,٧	١٣٦,٦
الدين الطويل الأجل	٥٨,٥	٨٢,٨
الدين القصير الأجل	٨٧,٢	٥٣,٨
مؤشرات الدين (نسبة مئوية)		
الدين الخارجي/الناجح	٢٧	٣٢
الدين الإجمالي		
الدين الخارجي/الناجح	٨٢	٨٢
الصادرات	٣	٤
الدين القصير الأجل/الاحتياطي	٢٥٨	٢٥٠

إندونيسيا	١٩٩٦	١٩٩٧
	١٩٩٧	*
المجموع الكلي للديون	١٣٢,٨	١٣٧,٤
الدين الطويل الأجل	٩١,٥	١٠٠,٦
الدين القصير الأجل	٤١,٣	٣٦,٨
مؤشرات الدين (نسبة مئوية)		
الدين الخارجي/الناجح	٥٥	٦٥
الدين الإجمالي		
الدين الخارجي/الناجح	٢١٦	٢٢٥
الصادرات	١٢	١٤
الدين القصير الأجل/الاحتياطي	١٧٣	١٨٠

فنزويلا	١٩٩٦	١٩٩٧
	١٩٩٧	*
المجموع الكلي للديون	٣٣,٤	٣٢,٣
الدين الطويل الأجل	٣١	٣٠,٢
الدين القصير الأجل	٢,٤	٢,١
مؤشرات الدين (نسبة مئوية)		
الدين الخارجي/الناجح	٥٣	٣٨
الدين الإجمالي		
الدين الخارجي/الناجح	١٣١	١١٩
الصادرات	٦	٧
الدين القصير الأجل/الاحتياطي	١٨	١٣

شيلي	١٩٩٦	١٩٩٧
	١٩٩٧	*
المجموع الكلي للديون	٢٤,٤	٢٦,٣
الدين الطويل الأجل	٢١,٨	٢٥
الدين القصير الأجل	٢,٦	١,٣
مؤشرات الدين (نسبة مئوية)		
الدين الخارجي/الناجح	٣٣	٣٢
الدين الإجمالي		
الدين الخارجي/الناجح	١١٥	١١٦
الصادرات	٧	٦
الدين القصير الأجل/الاحتياطي	١٨	٨

المكسيك	١٩٩٦	١٩٩٧
	١٩٩٧	*
المجموع الكلي للديون	١٦٧,٥	١٥٤,٧
الدين الطويل الأجل	١٢٨,٨	١١٦,٩
الدين القصير الأجل	٣٨,٧	٣٧,٨
مؤشرات الدين (نسبة مئوية)		
الدين الخارجي/الناجح	٥٢	٤٠
الدين الإجمالي		
الدين الخارجي/الناجح	١٤٧	١٢٢
الصادرات	٩	٩
الدين القصير الأجل/الاحتياطي	١٩٩	١٣١

البرازيل	١٩٩٦	١٩٩٧
	١٩٩٧	*
المجموع الكلي للديون	١٩٦	١٩٥,٦
الدين الطويل الأجل	١٤٠	١٥٢,٩
الدين القصير الأجل	٥٦	٤٢,٧
مؤشرات الدين (نسبة مئوية)		
الدين الخارجي/الناجح	٢٥	٢٤
الدين الإجمالي		
الدين الخارجي/الناجح	٣٠,٩	٢٨,٩
الصادرات	٢١	٢١
الدين القصير الأجل/الاحتياطي	٩٦	٨٥

الأرجنتين	١٩٩٦	١٩٩٧
	١٩٩٧	*
المجموع الكلي للديون	١٠٥,٤	١٠٩,٣
الدين الطويل الأجل	٨٩,٩	٩٤,٦
الدين القصير الأجل	١٥,٥	١٤,٧
مؤشرات الدين (نسبة مئوية)		
الدين الخارجي/الناجح	٣٤	٣٢
الدين الإجمالي		
الدين الخارجي/الناجح	٣١,٥	٣١,٢
الصادرات	١٨	٢١
الدين القصير الأجل/الاحتياطي	٨٦	٦٥

ج. ب. مورغن: الأسواق المالية العالمية. الربع الثالث من عام ١٩٩٨.

المصدر:

*
تقديم.

الجدول ٣

الديون الخارجية للبلدان الفقيرة الشديدة المديونية

١٩٩٦-١٩٩٢

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	
٢٤٥,١	٢٥٤,٢	٢٤٦,٥	٢٣٥	٢٢٨,٧	المجموع الكلي للديون
٢٠١,٣	٢٠٩,٤	٢٠٥,١	١٩٥	١٩١,٧	الديون الطويلة الأجل
١٩٥,٦	٢٠٤,٦	٢٠٠,٤	١٩٠	١٨٦,٩	ديون القطاع والديون المضمونة من القطاع العام
٥,٦	٤,٨	٤,٧	٤,٩	٤,٨	ديون القطاع الخاص غير المضمونة
٢,٥	٢,٧	٢,٨	٢,٨	٢,٦	السندات
٣٥,٧	٣٦,٨	٣٤	٣٣,٧	٣٠,٤	الديون القصيرة الأجل
٨٠,٧	٨٣,٢	٧٤,٦	٦٤,١	٥٣,٥	متأخرات الفائدة وأصل الدين
١١,١	١١,٨	٩,٢	٧,٧	٩,٨	خدمة الدين
					مؤشرات الدين (نسبة مئوية)
١٥,٩	٢٠,٤	١٨,٩	١٦,٦	٢٠,٥	خدمة الدين/الصادرات
٣٤٣,٧	٤٣١,٤	٤٩٣,٤	٤٩٤,٨	٤٦٠,٧	مجموع الدين/الصادرات
١٢٦,٧	١٤٨,٤	١٦٥,٧	١٥٤,٤	١٤٠,٧	مجموع الدين/النتاج القومي الإجمالي

المصدر: مقتبس من وثائق رسمية مختلفة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

الجدول ٤

مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية: مركز الحالات المبكرة

المجموع التقديري: القيمة الإسمية لخفض خدمة الدين (ملايين الدولارات)	تاريخ الإكمال	تاريخ البداية	التاريخ بالنسبة لنادي باريس	البلدان التي عولجت ديونها الكلية في إطار نادي باريس
٦٥٠	نيسان/أبريل ١٩٩٨	نيسان/أبريل ١٩٩٧	شباط/فبراير ١٩٩٥	أوغندا
٦٠٠	أيلول/سبتمبر ١٩٩٨	أيلول/سبتمبر ١٩٩٧	كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥	بوليفيا
٥٠٠	كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨	كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧	أيار/ مايو ١٩٩٦	غيانا
-	كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩	أيلول/سبتمبر ١٩٩٨	أيار/ مايو ١٩٩٦	مالي
٢٠٠	نيسان/أبريل ٢٠٠٠	أيلول/سبتمبر ١٩٩٧	حزيران/يونيه ١٩٩٦	بوركينافاسو
-	دين مستدام		تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦	بنن
-	دين مستدام		حزيران/يونيه ١٩٩٨	السنغال
				البلدان التي حصلت على إعادة جدولة للتدفق من نادي باريس
-	محتملة (٢٠٠٢)	محتملة (١٩٩٩)	وشيكّة	غينيا - بيساو
٨٠٠	آذار/ مارس ٢٠٠١	آذار/ مارس ١٩٩٨	نيسان/أبريل ١٩٩٨	كوت ديفوار
٢ ٩٠٠	حزيران/يونيه ١٩٩٩	نيسان/أبريل ١٩٩٨	تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦	موزامبيق

المصدر: مقتبس من وثائق رسمية مختلفة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

الجدول ٥

توزيع القروض من المصارف التابعة لمصرف التسويات الدولية،
والتي قدمت تقارير، في بلدان منتقاة من آسيا

المطالبات الموحدة عبر الحدود بجميع العملات والمطالبات المحلية الموحدة بعملات غير محلية							المركز بالنسبة إلى
المجموع			التوزيع بحسب أجل استحقاق السداد				
			التوزيع بحسب القطاع				
سنة كاملة أو أقل من سنة	سنة وحتى سنتين	أكثر من سنتين	مصارف	قطاع عام	قطاع خاص غير مصرفي		
(نسبة مئوية من مجموع المطالبات الموحدة)						بلايين دولارات الولايات المتحدة	
المجموع الكلي للمجموعة							
٢٢٧,٨	٦٣,٣	٥,٥	٣١,١	٤٣,٦	٩,٨	٤٦,٤	
٣٦٧,٠	٦١,٥	٥,٦	٣٢,٩	٤٣,٣	٩,٠	٤٧,٦	
٣٨٩,٤	٦٢,٢	٤,٩	٣٢,٩	٤٤,٠	٧,٤	٤٨,٥	
٣٨١,٠	٦٠,٦	٥,٤	٣٤,٠	٤٠,٧	٧,٤	٥١,٨	
إندونيسيا							
٤٩,٣	٦٠,٠	٧,٠	٣٢,٩	٢٠,٥	١٣,٣	٦٦,٢	
٥٥,٥	٦١,٧	٦,٥	٣١,٩	٢١,٢	١٢,٥	٦٦,٢	
٥٨,٧	٥٩,٠	٦,٠	٣٤,٩	٢١,١	١١,١	٦٧,٧	
٥٨,٤	٦٠,٦	٦,٣	٣٣,١	٢٠,١	١١,٨	٦٨,١	
تايلند							
٦٩,٤	٦٨,٩	٥,٩	٢٥,٢	٤٠,٣	٣,١	٥٦,٤	
٧٠,١	٦٥,٢	٦,٩	٢٨,٠	٣٦,٩	٢,٣	٥٩,٦	
٦٩,٤	٦٥,٧	٦,٦	٢٧,٧	٣٧,٦	٢,٨	٥٩,٥	
٥٨,٨	٦٥,٩	٧,١	٢٧,٠	٣٠,٢	٣,٠	٦٦,٦	
الفلبين							
١٠,٨	٥٥,١	٤,٩	٤٠,٠	٣٢,٠	٢٥,٤	٤٢,٦	
١٣,٣	٥٨,٢	٤,٣	٣٧,٥	٣٩,٥	٢٠,٥	٤٠,٠	
١٤,١	٥٨,٨	٢,٣	٣٨,٩	٣٨,٩	١٣,١	٤٨,٠	
١٩,٧	٦٠,٤	٢,٢	٣٧,٤	٤٥,٣	١٢,٣	٤٢,٤	
كوريا الجنوبية							
٨٨,٠	٧٠,٨	٣,٩	٢٥,٣	٦٥,٧	٦,٧	٢٧,٤	
١٠٠,٠	٦٧,٥	٤,١	٢٨,٤	٦٥,٩	٥,٧	٢٨,٣	
١٠٣,٤	٦٧,٩	٤,٠	٢٨,١	٦٥,١	٤,٢	٣٠,٦	
٩٤,٢	٦٣,١	٥,٥	٣١,٣	٥٩,٤	٤,٢	٣٦,٣	
ماليزيا							
٢٠,١	٤٩,٧	٤,١	٤٦,١	٢٨,١	١١,٤	٦٠,٥	
٢٢,٢	٥٠,٣	٣,٢	٤٦,٥	٢٩,٣	٩,٠	٦١,٨	
٢٨,٨	٥٦,٤	٢,١	٤١,٤	٣٦,٤	٦,٤	٥٧,١	
٢٧,٥	٥٣,١	٣,٣	٤٣,٦	٣٥,٨	٦,٣	٥٧,٨	
بلدان أخرى							
١٠٠,٢	٥٨,١	٦,٤	٣٥,٥	٤٢,٢	١٣,٥	٤٤,١	
١٠٥,٩	٥٦,١	٦,٣	٣٧,٧	٤١,١	١٢,٨	٤٥,٩	
١١٥,٠	٥٨,٥	٤,٩	٣٦,٥	٤٣,١	١٠,٨	٤٦,٠	
١٢٢,٤	٥٧,٨	٥,٠	٣٧,٢	٤١,٧	٩,٣	٤٨,٩	

المصدر: مصرف التسويات الدولية.

الجدول ٦

توزيع القروض من المصارف التابعة لمصرف التسويات الدولي،
والتي قدمت تقارير، في بلدان منتقاة من أمريكا اللاتينية

المطالبات الموحدة عبر الحدود بجميع العملات والمطالبات المحلية الموحدة بعملات غير محلية							المركز بالنسبة إلى
التوزيع بحسب القطاع			التوزيع بحسب أجل استحقاق السداد			المجموع (ببلايين دولارات الولايات المتحدة)	
قطاع خاص غير مصرفي	قطاع عام	مصارف	أكثر من سنتين	أكثر من سنة وحتى سنتين	سنة كاملة أو أقل من سنة		
(نسبة مئوية من مجموع المطالبات الموحدة)							
المجموع الكلي							
٤٦,٤	٢٨,٩	٢٤,٥	٤١,١	٥,٨	٥٣,١	٢٢٠,٨	منتصف ١٩٩٦
٤٧,٧	٢٧,٩	٢٤,٢	٤٠,٤	٦,٠	٥٣,٧	٢٤٢,٤	نهاية ١٩٩٦
٥٠,٥	٢٥,٦	٢٣,٧	٤٣,٨	٣,٩	٥٢,٣	٢٥١,١	منتصف ١٩٩٧
٥٢,٦	٢١,٢	٢٦,٠	٤٠,٨	٤,٤	٥٤,٨	٢٨٣,٠	نهاية ١٩٩٧
الأرجنتين							
٥٥,٢	٢٦,٦	١٨,٢	٤٠,٢	٦,٥	٥٣,٤	٣٩,٤	منتصف ١٩٩٦
٥٦,٨	٢٣,٦	١٩,٦	٣٧,٠	٦,٧	٥٦,٣	٤٤,٨	نهاية ١٩٩٦
٥٧,٧	٢٢,٧	١٩,٧	٤٢,٥	٣,٧	٥٣,٨	٤٤,٤	منتصف ١٩٩٧
٦١,٢	١٨,٦	٢٠,٢	٣٧,٦	٥,٣	٥٧,٢	٦٠,٤	نهاية ١٩٩٧
البرازيل							
٤٤,٢	٢٥,٢	٣٠,٥	٣٧,٥	٤,٨	٥٧,٧	٦٣,٢	منتصف ١٩٩٦
٤٢,٨	٢٦,٣	٣٠,٩	٣٢,٣	٤,٧	٦٣,٠	٦٧,٩	نهاية ١٩٩٦
٤٦,٢	٢٢,٩	٣٠,٨	٣٤,٧	٣,١	٦٢,٢	٧١,١	منتصف ١٩٩٧
٤٥,١	١٩,٢	٣٥,٥	٣٢,٣	٣,٥	٦٤,١	٧٦,٣	نهاية ١٩٩٧

المطالبات الموحدة عبر الحدود بجميع العملات والمطالبات المحلية الموحدة بعملات غير محلية							المركز بالنسبة إلى
التوزيع بحسب القطاع			التوزيع بحسب أجل استحقاق السداد			المجموع (ببلايين دولارات الولايات المتحدة)	
قطاع خاص غير مصرفي	قطاع عام	مصارف	أكثر من سنتين	أكثر من سنة وحتى سنتين	سنة كاملة أو أقل من سنة		
(نسبة مئوية من مجموع المطالبات الموحدة)							
شيلي							
٦٣,١	١٢,٠	٢٤,٩	٣٦,٠	٦,٣	٥٧,٧	١٣,٥	منتصف ١٩٩٦
٦٤,٤	١١,١	٢٤,٤	٤٢,٧	٦,٠	٥١,٢	١٥,٢	نهاية ١٩٩٦
٧٣,٣	٩,٨	١٦,٨	٥٢,٨	٣,٨	٤٣,٣	١٧,٦	منتصف ١٩٩٧
٧٤,٣	٨,٧	١٧,٠	٤٤,٣	٥,٩	٤٩,٨	٢١,٢	نهاية ١٩٩٧
فنزويلا							
٤١,٦	٥٣,٤	٥,٠	٦٩,١	٨,٢	٢٢,٧	١١,٠	منتصف ١٩٩٦
٤١,٨	٥١,٠	٧,٢	٦٥,٠	٦,٦	٢٨,٤	١١,١	نهاية ١٩٩٦
٣٨,٨	٥٠,٢	١٠,٨	٦٦,٧	٣,٥	٢٩,٩	١٢,١	منتصف ١٩٩٧
٤٣,٢	٤٣,٢	١٣,٦	٥٧,٣	٤,٣	٣٨,٤	١٢,٢	نهاية ١٩٩٧
المكسيك							
٤١,١	٣٦,٦	٢٢,٣	٤٥,٩	٦,٣	٤٧,٨	٥٧,٠	منتصف ١٩٩٦
٤٣,٤	٣٧,١	١٩,٥	٤٨,٧	٦,٧	٤٤,٧	٦٠,١	نهاية ١٩٩٦
٤٥,٥	٣٥,٦	١٨,٨	٥٠,٢	٤,٣	٤٥,٥	٦٢,١	منتصف ١٩٩٧
٤٧,٩	٣٠,١	٢٢,٠	٥١,٣	٤,١	٤٤,٦	٦١,٨	نهاية ١٩٩٧
بلدان أخرى							
٤٤,٣	٢٤,٦	٣٠,١	٣٤,٣	٥,٣	٦٠,٤	٣٦,٧	منتصف ١٩٩٦
٤٧,٧	٢١,٨	٢٩,٤	٣٧,٨	٦,١	٥٦,١	٤٣,٣	نهاية ١٩٩٦
٥١,٣	١٨,٤	٢٩,٦	٤١,٠	٤,٨	٥٤,٢	٤٣,٧	منتصف ١٩٩٧
٥٢,٨	١٦,٣	٣٠,٣	٣٩,٣	٤,٥	٥٦,٢	٥١,١	نهاية ١٩٩٧

المصدر: مصرف التسويات الدولية.